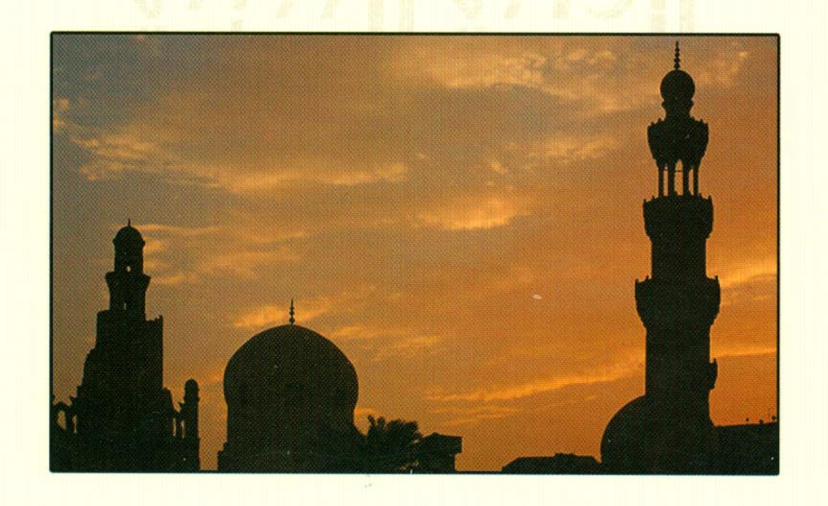
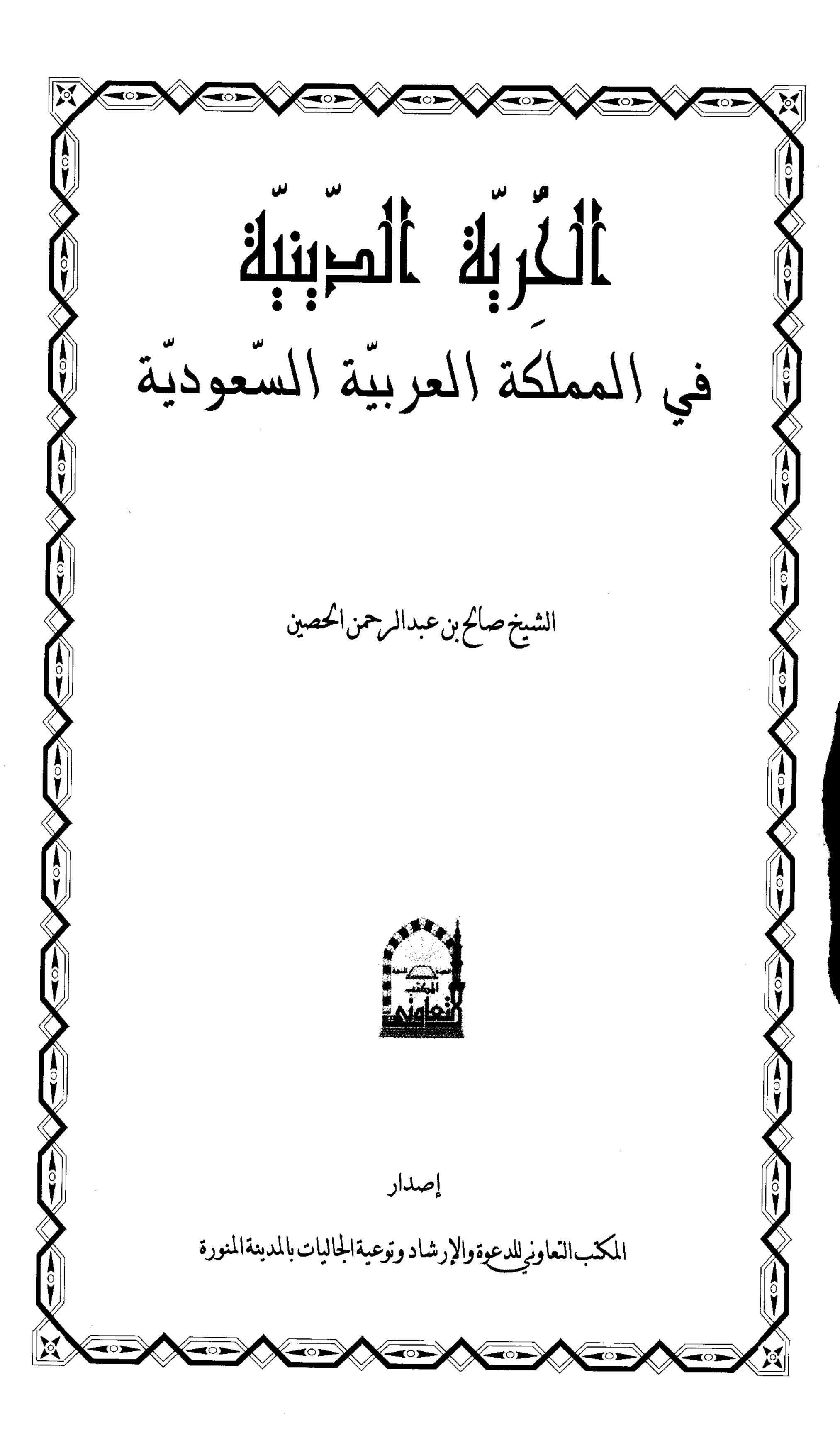
الشيخ: صالح بن عبدالرحمن الحصين

الحرية الدينية







الحِرّيّة الدّينيّة
في المملكة العربيّة السّعوديّة

الشيخ صالح بن عبدالرحمن الحصين

إصدار

المكتب التعاوني للدعوة والإرشاد وتوعية الجاليات بالمدينة المنورة


بسم الله الرحمن الرحيم

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

الحصين، صالح بن عبدالرحمن

الحرية الدينية/ صالح بن عبدالرحمن الحصين. المدينة المنورة، ١٤٣٥هـ

٨٠ ص ، ١٧× ٢٤ سم

ردمك: ٧-٤-٩٤١٥-٩٩٦٠-٩٧٨

١- الحرية في الإسلام ٢- حرية العقيدة أ.العنوان

ديوي ٢١٠،٩٥٣١ ١٤٣٥/٥٠٤

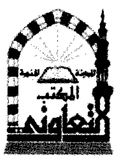
رقم الإيداع: ١٤٣٥/٥٠٢

ردمك: ٧ -٤ -٩٤١٥ -٩٩٦٠ -٩٧٨

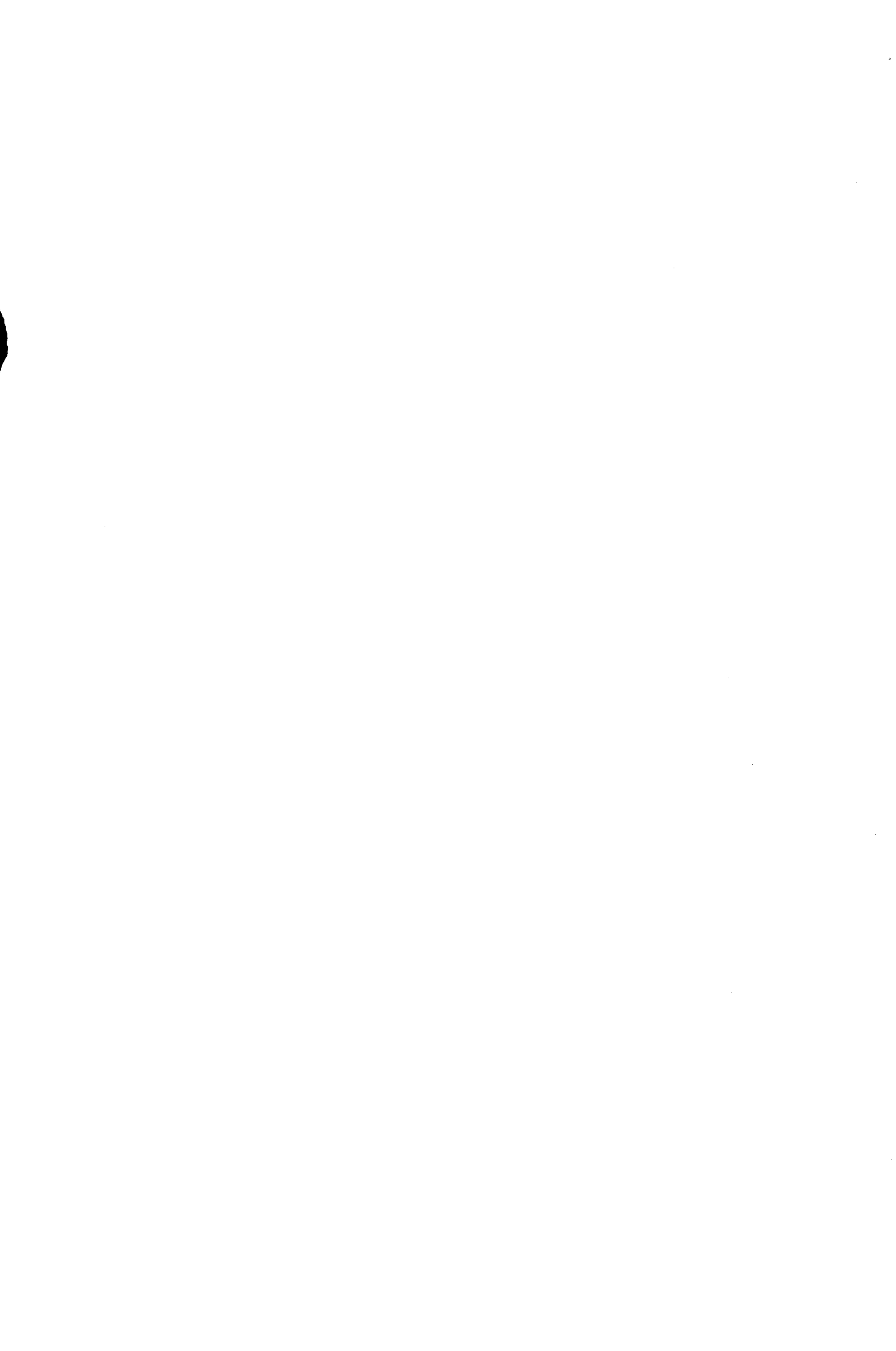
الطبعة الأولى

١٤٣٥هـ - ٢٠١٣م

الناشر



المحتويات



تقديم

الحمد لله على إحسانه والشّكر له على توفيقه وامتنانه وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له تعظيما لشأنه وأشهد أن سيدنا ونبينا محمدا الداعي إلى رضوانه صلى الله عليه وعلى آله وأصحابه وسلم تسليماً كثيراً،،،

أما بعد:

لا زال الغرب في عداء مستمر مع الإسلام تارة يحتل أرضه وتارة يحاصره إقتصاديا ويتحكم في موارده ومقدراته وتارة يثير الشبهات في مبادئه وقيمه.

وقد هيأ الله جهابذة من علماء الإسلام تصدوا لتلك الشبهات بالرد والبيان والتوضيح، ومن هؤلاء الشّيخ العلاّمة صالح بن عبدالرحمن الحصين رحمه الله عضو هيئة كبار العلماء بالمملكة العربية السعودية، والرئيس السابق لشؤون المسجد الحرام والمسجد النبوي الشريف.

وقد تصدّى فضيلته رحمه الله لأحد تلك التقارير الغربية والتي تضمن عددا من الشبهات حول موضوعات تتعلق بالحريات الدينية في الإسلام عموما وفي المملكة العربية خصوصاً، ففندها وبين عوارها.

ولأهمية هذه الدراسة وعلاقتها الوثيقة بالدعوة إلى الله تعالى قام المكتب التعاوني للدعوة والإرشاد وتوعية الجاليات بالمدينة المنورة

بإعادة إصدارها وإخراجها للأمة الإسلامية وهي ضمن عدد من مؤلفات الشيخ صالح الحصين : عمل المكتب التعاوني بالمدينة النبوية على إخراجها لطلاب العلم والدعاة إلى الله والعلماء.

والمكتب التعاوني للدعوة والإرشاد وتوعية الجاليات بالمدينة المنورة إذ يقدم هذه الدراسة للشيخ صالح الحصين وفاءاً لدور الشيخ في دعم أعمال المكتب ومشروعاته وبرامجه، فإنه يسأل الله تعالى أن يبارك في هذا العمل وأن يجزي الشيخ صالح الحصين خير الجزاء، وأن يجعل مسكنه الفردوس الأعلى مع النّبيين والصديقين والشهداء والصالحين .

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين...

مشروع توعية الزوار

المكتب التعاوني للدعوة والإرشاد وتوعية الجاليات بالمدينة المنورة

رمضان ١٤٣٤ هـ

نبذة موجزة عن الشيخ صالح بن عبدالرحمن الحصين [(١)]

- نشأته:

هو صالح بن عبد الرحمن بن عبد العزيز بن عبد الرحمن بن عبد الرحمن بن محمد بن عبد الله بن محمد بن أحمد بن محمد - الملقّب بالحصيّن - بن ماجد الناصري من بني الحارث - الحبط - بن عمرو بن تميم، يصل نسبه بنسب الرسول ﷺ في إلياس بن مضر بن نزار بن معد بن عدنان.

وآل الحصين أسرة يقال لهم (آل ماجد)، لقب جدهم (محمد) (الحصين) فسرى على ذريته حتى اليوم، وكانوا يقيمون في بلدة القرائن بالقرب من شقراء عاصمة بلدان الوشم، حيث عين عمهم الشيخ العلامة عبد العزيز بن عبد الله الحصين قاضياً في شقراء من قبل شيخه المصلح وإمام الدعوة في زمانه الشيخ محمد بن عبد الوهاب، ومن قبل الإمام عبد العزيز ابن محمد آل سعود، فانتقلت الأسرة بانتقاله من القرائن إلى شقراء، واتخذوها مقراً وموطناً لهم [(٢)].

(١) ينظر جهود الشيخ صالح بن عبدالرحمن الحصين في الدعوة إلى الله، د.سلطان بن عمر الحصين - بحث محكم - المجلة العلمية لكلية أصول الدين والدعوة - جامعة الأزهر - العدد ٢١ سنة ٢٠٠٨/ ٢٠٠٩ (ص ٢٢٩٣ - ٢٢٩٨)

(٢) البواصر في التعريف بأسر النواصر ، عبد الله بن مساعد الفايز، (ص ٢٣٧) ، وانظر كذلك علماء نجد خلال ثمانية قرون، عبد الله البسام ٣/ ٤٥٤-٤٦٤.

ولد الشيخ صالح الحصين في مدينة شقراء بالمملكة العربية السعودية عام ١٣٥١هـ/١٩٣٢م[1]. ونشأ نشأة صلاح وديانة فوالده هو الشيخ عبد الرحمن بن عبد العزيز الحصين من أعيان مدينة شقراء ومن القائمين بأمور الدعوة إلى الله فيها، حيث كان رئيساً لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في منطقة الوشم وكان مهتماً بعمل الخير و الإحسان إلى الناس حتى سمي بأبي الفقراء يقول عنه الشيخ البسام: "كان يبحث عن المحتاجين والأرامل والأيتام ويمدهم بما يعينهم ويساعدهم على معيشتهم ، وكان يتولى تجهيز الأموات الذين لم يخلفوا ما يجهزون به، وكان يسمى أبو الفقراء، فلا ينقطع عن مواساتهم، وكان صاحب طاعة وعبادة، وبعدٍ عما لا يعنيه من الأمور، وكان لطيفاً بشوشاً، كريماً النفس، سمحاً سهلاً "[2].

وقد تأثر الابن بأبيه في كثيرٍ من تلك الصفات فكان الشيخ صالح في تعامله رفيقاً ليناً بشوشاً، وكان في عبادته صاحب عبادة وديانة وأما العمل الخيري فهو مجال تخصصه حاز الريادة وقصب السبق فيه.

- **طلبه للعلم:**

في طلبه للعلم مر الشيخ بثلاث مراحل كونت شخصيته العلمية:

المرحلة الأولى:

(١) مجلة الفيصل – عدد (٢٤٣) رمضان ١٤١٧ هـ، يناير / فبراير ١٩٩٧ م (ص ١٢١)

(٢) علماء نجد خلال ثمانية قرون، عبد الله البسام (٣/ ٤٥٥).

هي مرحلة طلبه للعلم في موطنه المملكة العربية السعودية عبر المراحل الدراسية المختلفة والتي انتهت في أم القرى ومهبط الوحي، حيث تخرج في كلية الشريعة بمكة المكرمة عام ١٣٧٤هـ/١٩٥٤م

المرحلة الثانية:

هي رحلته في طلب العلم خارج نطاق الجزيرة العربية حيث قصد مصر وكانت قبلة العلم في تلك الفترة، وتوجهت رغبة الشيخ نحو التخصص في مجال القانون، وقد حصل الشيخ على درجة الماجستير في القانون والشريعة من معهد البحوث و الدراسات العربية التابع لجامعة الدول العربية في مدينة القاهرة في جمهورية مصر العربية سنة ١٣٨٠ هـ/١٩٦٠م وكان عنوان أطروحته: « التصرف عن الغير بدون ولاية ولا وكالة في الفقه الإسلامي »[١]

المرحلة الثالثة:

وفي هذه المرحلة خرج الشيخ في طلب العلم والاستزادة منه خارج حدود الوطن العربي فقد قصد منارة العلم آنذاك جامعة السوربون في مدينة باريس بدولة فرنسا، ليكمل دراساته القانونية في المقارنة بين الشريعة الإسلامية والقانون الفرنسي وهو القانون الوضعي المعمول به في أغلب الدول الإسلامية، وقد درس الشيخ اللغة الفرنسية[٢]، إلا أنه

---

(١) مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الرياض، الرسائل الجامعية، وثيقة رقم (٥٥٣٩٩٦)

(٢) مجلة الفيصل – عدد (٣٥٨) ربيع الآخر ١٤٢٧ هـ، مايو ٢٠٠٦ م

لم يكمل مشواره الأكاديمي نظرا لاستدعاء الدولة له للإفادة من خدماته.

- **أهم آثاره العلمية:**

للشيخ صالح عدد من المؤلفات و المقالات و الأبحاث الرصينة في عدد من المجالات شملت الفقه والعقيدة، والدعوة إلى الله والمعاملات المالية، وقضايا المرأة، والعلاقة بين الإسلام والغرب من أهمها [١] ما يلي:

<u>أولا: المؤلفات:</u>

١. مهذب العقيدة الطحاوية للقاضي علي بن محمد بن أبي العز الدمشقي[٢].
٢. مهذب اقتضاء الصراط المستقيم مخالفة أصحاب الجحيم لشيخ الإسلام ابن تيمية[٣].
٣. التسامح والعدوانية بين الإسلام والغرب [٤].

---

(١) ينظر موقع الشيخ صالح الحصين الإلكتروني http://rowaq.org/ للإطلاع على جميع الإنتاج العلمي للشيخ رحمه الله.

(٢) الجامعة الإسلامية – المدينة المنورة – ١٤١٣ هـ. مراجعة: د. علي بن ناصر فقيهي و د. أحمد بن عطية الغامدي. وقد طبع الكتاب أربعة طبعات ووزع منه عشرات الألوف من النسخ كما ترجم وطبع باللغة التركية.

(٣) طبعة خاصة بجمعية تحفيظ القرآن بالوشم – مكان النشر: بدون – سنة النشر: بدون. مراجعة الشيخ: عبد الله الغنيمان.

(٤) كرسي الأمير سلطان للدراسات الإسلامية المعاصرة - جامعة الملك سعود، الرياض، ١٤٢٩ هـ

٤. القانون الإداري[١].
٥. العلاقات الدولية بين منهج الإسلام ومنهج الحضارة المعاصرة[٢].
٦. الحرية الدينية في المملكة العربية السعودية.
٧. فوبيا الإسلام.

ثانياً: الأبحاث:

١. تعليق حول إمكانيات القضاء الإداري في الدولة الإسلامية[٣].
٢. الوقف الخيري بين الأمس واليوم[٤].
٣. الطريق الروحي إلى مكة.
٤. تعدد الزوجات وحقوق الإنسان.
٥. قضية أن تكون المرأة أجيرة.
٦. هل للتأليف الشرعي حق مالي؟[٥]
٧. المملكة العربية السعودية والدعوة إلى الله – رؤية مستقبلية –[٦].

---

(١) مقرر دراسي لبرنامج الإدارة المتوسطة ، معهد الإدارة العامة ، الرياض.

(٢) مؤسسة الوقف الإسلامي، الرياض، ١٤٢٩هـ.

(٣) مجلة الإدارة العامة – الرياض – عدد (٢) شوال ١٣٨٣ هـ

(٤) الملتقى السنوي الأول للجمعيات الخيرية لتحفيظ القرآن الكريم – الطائف – سنة النشر: بدون.

(٥) الأبحاث: " الطريق الروحي إلى مكة، قضية أن تكون المرأة أجيرة، تعدد الزوجات وحقوق الإنسان، نشرت في كتاب: قضايا بلا حدود، كتاب الإسلام اليوم (٧) ، مكتبة العبيكان، الرياض، ١٤٢٥هـ.

(٦) بحوث مؤتمر المملكة العربية السعودية في مائة عام – الرياض ٧ – ١١ شوال ١٤١٩هـ/ ٢٤ – ٢٨ يناير ١٩٩٩ م المحور السابع عشر: إنجازات المملكة في خدمة الإسلام والمسلمين.

٨. علاقة المسلم بغير المسلم في تصور الإسلام.

٩. مقدمة لترجمة كتاب: الطريق إلى مكة لمحمد أسد[١].

ثالثا: في المعاملات المالية:

١٠. المصارف الإسلامية ما لها وما عليها.

١١. رد على بحث: "موقف الشريعة الإسلامية من المصارف"[٢].

١٢. الهيئات الشرعية وطريق التحول لمستقبل أفضل[٣].

١٣. مشاكل البنوك الإسلامية: عقد السلم ودوره في المصرف الإسلامي[٤].

١٤. المحاولات التوفيقية لتأنيس الفائدة[٥].

١٥. تعليق عن التفريق بين الفائدة البنكية والربا[٦].

١٦. عقد السلم و الإستصناع ودورهما في المصرف الإسلامي[٧].

١٧. مقدمة لكتاب الورق النقد للدكتور عبدالله المنيع[٨].

١٨. نجاح البنوك الإسلامية أن تتعامل بالنقود لا أن تتعامل في النقود[٩].

---

(١) مكتبة الملك عبد العزيز العامة – الرياض – ١٤٢٥ هـ

(٢) مجلة البحوث الإسلامية – الرياض – العدد (٢٣).

(٣) قضايا بلا حدود - كتاب الإسلام اليوم (٧) – مكتبة العبيكان – الرياض – ١٤٢٥هـ.

(٤) مجلة مجمع الفقه الإسلامي – جدة – العدد (٨) الجزء (٣) ١٤١٥ هـ - ١٩٩٤ م.

(٥) مجلة البحوث الإسلامية – الرياض – العدد (٣٥).

(٦) مجلة البحوث الإسلامية – الرياض – العدد (٣١).

(٧) ندوة المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية – جدة – ١٤١٣هـ.

(٨) مطابع الفرزدق – الرياض – ١٤٠٤ هـ/ ١٩٨٤ م

(٩) مجلة الفيصل ، عدد (٢٤٦) ذو الحجة ١٤١٧ هـ

- **حياته العلمية:**

يمكن تقسيم حياة الشيخ العملية إلى ثلاث مراحل:

المرحلة الأولى:

بدأ حياته العملية في التدريس، ثم أصبح مستشاراً قانونياً في وزارة المالية السعودية وفي عام ١٣٩٠هـ/١٩٧٠م أصبح رئيساً لهيئة التأديب[١].

ثم عين عام ١٣٩١هـ/١٩٧١م وزيراً للدولة عضوا في مجلس الوزراء زمن الملك فيصل رحمه الله[٢]، ثم أسندت إليه رئاسة شعبة الخبراء بمجلس الوزراء إضافة إلى عمله السابق وذلك عام ١٣٩٤هـ/١٩٧٤م[٣].

كان عضوا في مجلس الخدمة المدنية وعضوا في عدد من مجالس الجامعات السعودية منها الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، وعضوا في المجلس الأعلى للدعوة و الإرشاد وكذلك مجلس الأوقاف الأعلى وعضو في الهيئة الاستشارية العليا لمجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف بالمدينة المنورة.

المرحلة الثانية:

وهي مرحلة ما بعد العمل الحكومي، ففي عهد الملك خالد رحمه الله طلب الشيخ الإعفاء من الوزارة، وعضويته في مجلس الوزراء، وتفرغ بعد ذلك للجوار في الحرمين الشريفين وممارسة هوايته المفضلة و عمله المحبب ألا وهو العمل الخيري والدعوة إلى الإسلام.

---

(١) صحيفة أم القرى – عدد (٢٣٦٥) ٦ صفر ١٣٩١ هـ.

(٢) صحيفة أم القرى – عدد (٢٣٨٠) الجمعة ٢٣ جمادى الأولى ١٣٩١ هـ، ١٦ يوليو ١٩٧١م.

(٣) مكتبة معهد الإدارة العامة بالرياض – قسم الوثائق – وثيقة رقم (٨١٨٤).

وهذه المرحلة الهامة من حياة الشيخ كانت مرحلة مثمرة وحافلة بالعمل للإسلام في شتى الميادين، وفي أماكن كثيرة في الأرض، فقد بدأ الشيخ يجوب العالم يتفقد الدعوة الإسلامية ويزور المراكز الإسلامية ويقدم المشورة والنصح والدعم.

المرحلة الثالثة:

وبعد عقدين من الزمان تقريباً وفي آخر عهد الملك فهد رحمه الله تم تعيينه رئيسا عاماً لشؤون المسجد الحرام والمسجد النبوي وذلك عام ١٤٢٢هـ/٢٠٠٢م[(١)].

وعندما بدأت مسيرة الحوار الفكري في المملكة تم اختياره رئيساً للجنة العليا لمركز الملك عبد العزيز للحوار الوطني وذلك عام ١٤٢٤هـ/٢٠٠٤م[(٢)].

وفي مطلع عام ١٤٣٠هـ عين في هيئة كبار العلماء في المملكة العربية السعودية[(٣)].

وقد استمر الشيخ رئيسا عاماً لشؤون المسجد الحرام والمسجد النبوي إلى أن تمكن من المرض منه وطلب الإعفاء من منصبه وذلك في ١٧ / ٦ / ١٤٣٣ هـ.

---

(١) الشيخ الحصيّن: نسيج وحده، عبد الرحمن الشبيلي، صحيفة الشرق الأوسط، العدد (٩٩٨٨) الاثنين ٤ ربيع الأول ١٤٢٧ هـ الموافق ٣ أبريل ٢٠٠٦ م.

(٢) مجلة الفيصل – عدد (٣٥٨) ربيع الآخر ١٤٢٧ هـ، مايو ٢٠٠٦ م.

(٣) صحيفة أم القرى، عدد (٤٢٤١) في ٢٥ / ٢ / ١٤٣٠ هـ، جريدة عكاظ، العدد (٢٨٠٠) الأحد ٢٠ صفر ١٤٣٠هـ الموافق ١٥/ ٢/ ٢٠٠٩م.

- **وفاته:**

وقد توفي رحمه الله في يوم السبت الموافق ٢٤/ ٦ / ١٤٣٤هـ وصلي عليه بعد صلاة عصر اليوم الأحد الموافق ٢٥ /٦ /١٤٣٤هـ في مسجد الراجحي بمدينة الرياض بالمملكة العربية السعودية ، وقد صلى عليه صلاة الميت فضيلة الشيخ صالح اللحيدان عضو هيئة كبار العلماء ورئيس مجلس القضاء الأعلى سابقا.

كما أدى الصلاة عليه جمع غفير من الناس إمتلأ بهم مسجد الراجحي وأروقته في مقدمتهم الأمير مقرن بن عبدالعزيز آل سعود النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء المستشار والمبعوث الخاص لخادم الحرمين الشريفين وعدد من العلماء والدعاة وطلبة العلم والأمراء والوزراء والأعيان وقد كانت جنازة الشيخ مهيبة .



مقدمة

الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره، ونتوب إليه، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا، من يضلل الله فلا هادي له، ومن يهد فلا مضل له، وأشهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً عبده ورسوله، صلى الله عليه وىله وصحبه وسلم، أما بعد،،،

فقد جاء وصف الدّجال الذي سيجيئ فتنة للناس آخر الزمان، أنه يمتلك قوة عسكرية مذهلة، وقوة اقتصادية يشتري بها بها أتباع، ويعاقب بها من يرقضون اتباعه، وسلطة على الاتصالات والمواصلات، ولكن أكثر قواه أثراً في فتنته الناس: القوة الإعلإعلامية، فهو يأتي بنهر ماء ويقول إنه نهر نار، ويأتي بنهر نار ويقول إنه نهر ماء، ويصدقه الناس ولا يقرؤون علامات الواقع التي تكذبه.

لم تمض ثلاثون ساعة على وقوع الحادث الإجرامي المرعب في ١١ سبتمبر ٢٠١١م حتى كانت شاشات التلفزيون في الولايات المتحدة وفي العالم تمتلئ بالصور الكاملة للطّيارَين السعوديَّين الأخوين أمير بخاري وعدنان بخاري، وظل عرض هذه الصّور يتكرر، وعرف العالم كله أن الإدارة الأمريكية تعرفت على هوية اثنين من الطيارين الذين هاجموا برجي التجارة في نيويورك ومبنى البنتاجون في واشنطن وهما السعوديان الأخوان بخاري. ولما ظهر بعد ذلم أن عدنان بخاري لا يزال حياً يرزق، وأن أخاه أمير بخاري توفي قبل أكثر من سنة في الولايات

المتحدة الأمريكية، لم يعرف ذلك أحد إلا النادر، والأقل من هذا النادر من عرف أن عدنان بخاري عندما بدأت صورته تظهر على شاشات التلفزيون كان في قبضة المباحث الأمريكية، وغيب عن الأنظار، ولم يمكّن أحد من الاتصال به إلا بعد ما مرّ وقت كافٍ، لكي تؤتؤ الكذبة الاعلامية ثمارها.

وبعد مدة قصيرة عرف العالم كله أن الإدارة الأمريكية تعرفت على هوية الخاطفين، وأنهم تسعة عشر مسلماً، بينهم أحد عشر سعودياً، ونشرت هوياتهم الكاملة، بما فيها صور وجوههم في وسائل الإعلام، وعلى مباني المرافق العامة، وعلى جدران المطارات العالمية... ولكن ظل هؤلاء المعرضون يتتابعون بالظهور في الصحف، معلنين أنهم أحياء، ينعمون بدفء الحياة، ولم تمض عشرة أيّام حتى أظهر الواقع أن ثمانية على الأقل من المدّعى موتهم لا زالوا أحياء!!

أما المجرم التاسع، الذي قدمت الإدارة الأمريكية جواز سفره شاهداً على أن مواطناً سعودياً كان ضمن الخاطفين، فعندما لم يصدق أحد أنّ إرهابياً شريراً يمكن أن يصنع المعجزة فينجو جواز سفره من بين كل حطام الطائرة المحترقة! وماتت الرواية الرسمية، ولكن ظلت كيفية وصول جواز مسلم سعودي مفقوداً للإدارة الأمريكية لغزاً غير قابل للحل.

وبالرغم من ذلك استمرت –مدة طويلة –جدران المطارات العالمية تتزين بصور الموتى الأحياء، وكانت قوة الإعلام في صمته كما في نطقه كفيلة بتوفير الإطمئنان إلى عدم انكشاف ثمان كذبات على

الأقل، بصصورة تؤثر سلباً على مصداقية الإدارة الأمريكية، وروايتها الرسمية للحادث.

وبعد أقل من شهر على الحادث كانت رسائل يحملها البريد موجهة إلى رجال الكنجرس والصحفيين الكبار في أمريكا وتحمل هذه العبارة (الموت لإسرائيل، الموت لأمريكا، الله أكبر) وفي داخل الظروف مسحوق جراثيم الجمرة الخبيثة المصنّعة.

وظل السياسيون والكتاب يرسّخون في أذهان الشعب الأمريكي وشعوب العالم أن الإرهابيين المسلمين وصلوا إلى اختراع السلاح البيولوجي، وشرعوا في استعماله، ودخل الرعب كل بيت في أمريكا الشمالية، وشحّت مواد التّطعيم، وغيرت أنظمة البريد، وأبرمت الحكومة الكندية عقداً بمبلغ مليون دولار لإنتاج الطعوم ضد الجمرة الخبيثة.

ولم يكن خبيرة السلاح البيولوجي باربرا روزبرج هي أول من كشف أن المسحوق الذي تضمنته ظروف الرسائل هو من إنتاج معامل الجيش الأمريكي، وكانت الإدارة الأمريكية – حسبما تقتضي طبيعة الأمور – تعرف هذه الحقيقة من اليوم الأول على الأقل لظهور تلك الرسائل.

ما الدافع للإدارة الأمريكية أن توهم العالم أن طيارين سعوديين كانا مسؤولين عن الجريمة، مع أنها تعرف الحقيقة؟

ماالدافع للإدارة الأمريكية لأن توهم العالم أنّ ثمانية سعوديين على الأقل كانوا مسؤولين عن الجريمة مع أنّهم لا يزالون أحياء؟

لم تتغير رواية الإدارة الأمريكية عن الحادث منذ البداية، فإذا كانت هذه الرواية مبنية على أدلة صحيحة فلماذا احتيج إلى أدلة مزورة؟ هؤلاء الموتى الأحياء شوهت سمتهم عالمياً بما لم يسبق له مثيل. ولكن وجود الدليل القاطع على قيام عناصر المسؤولية المدنية: الخطأ والضرر وعلاقة السببية بينهما لصالحهم، وضد الإدارة الأمريكيةكافٍ ليحكم لهم بالتعويض أمام اي قضاء عادل، فلماذا لم يتحرك ضمير أي إنسان في الولايات المتحدة لعلاج ضرر الظلم بكلمة اعتذار على الأقل؟

هل السبب أن كرامة الفرد المسلم لا ترقى إلى مستوى كرامة الإنسان؟

أم أن الاعتذار سيجلب الانتباه غلى الحقيقة في القصة بكاملها؟

ولماذا تركت الغدارة الأمريكية الشعب الأمريكي في حالة رعب وهلع مدة أكثر من شهر، ولم تكشف له عن الحقيقة التي تعرفها من أول يوم، بل ظلت تنفخ في وهم كاذب يحمل كل مواطن أمريكي أن يتوقع في كل يوم تعرضه لخطر محدق من الخطر الإرهابي البيولوجي الإسلامي؟

في البلد الديمقراطي، أليس من العجب أن واحداً من المواطنين الثلاثمئة مليون لم يسأل حكومته عن الضرر الذي أصابه بسبب رغبتها في تزييف الحقيقة؟

ملاحظة سلوك الناس السلبي تجاه المعلومات السابقة أليست كافية لندرك كيف أن الناس في آخر الزمان سوف يؤمنون بالدجال ويصدقونه دون أن ينتفعوا بقراءة الواقع الذي يكشف الحقيقة؟

لقد كتبت هذه المقالة في الأصل إثر صدور تقرير وزارة الخارجية الأمريكية عن الحرية الدينية في العالم عام ٢٠٠٥م، وأضيفَ إليها فيما بعد بعض الإضافات، وكما سيرى القارئ فقد غابت فيها شخصية كاتبها وآراءه الخاصة، واقتصرت على إيراد منتقاة وموثقة، لتكون خلفية الصورة للتقرير موضوع البحث، ويرجى أن تكون كافية لإعانة القارئ على تقييم مصداقية تقارير وزارة الخارجية الأمريكية التي تصدرها، محاكمةً فيها العالم في موضوع الحرية الدينية، وربما وجد فيها أيضا إضاءة في محاولة الإجابة عن الأسئلة التي أثيرت آ نفا. والحمد لله على حال.

المؤلف

مكة المكرمة

١١ سبتمبر ٢٠٠٨م



(١)

الرد على شبهات التّقرير



لا تزال التّقارير التّي تصدّرها وزارة الخارجية الأمريكية سنوياً تتضمن نصوصاً عن موضوع (الحرّية الدّينية في السّعوديّة) ضمن حديثها عن الحريات الدينية في العالم، وتنشر وزارة الخارجية الأمريكية هذه التقارير عبر منافذها الرسمية، ومن ثم تتداولها مراكز الدراسات البحثية في الغرب ووسائل الإعلام العالمية وغيرها.

هذه التقارير التي تطلقها وزارة الخارجية الأمريكية عن الحرية الدينية في السعودية وغيرها من دول العالم، إنما تنطلق بدوافع سياسية من رؤية ثقافية خاصة، يراد أن تكون معاييرها هي مقياس الحكم على القيم الثقافية للىخرين في العالم كله.

والمملكة العربية السعودية تتصدر اهتمامات المعنيين بهذه التقارير، ويولونها الكثير من الاهتمام على حساب دول أخرى، لأهميتها الدينية والسياسية والاقتصادية، ليس في منطقة الشرق الأوسط فحسب، بل على المستوى الدولي. ومن هذا المنطلق أيضاً وجب علينا – نحن السعوديين - أن ننطلق مراعين هذه الأهمية، وأن نناقش هذه التقارير التي تتحدث عن الحرية الدينية في بلادنا، ونبين للعالم وجهة نظرنا نحوها، ونقدم لهم المعلومات التي لا تذكرها هذه التقارير، ونتيح للقارئ أن يكتشف الحقيقة من بين ما ورد فيها، وذلك وفق معايير يتفق معنا عليها الكثير من العقلاء المنصفين.

وينبغي التأكيد في البدء أن اختيار تقرير الخارجية الأمريكية الصادر عام ٢٠٠٥م عن الحرية الدينية في السعودية للمناقشة ليس

مقصوداً لذاته، وإنما لأن أصل هذا المقال كتب إثر صدور التقرير المذكور، وهو بعد ذلك يعتبر نموذجاً لما صدر قبله وبعده من تقارير تتضمن الاتهامات نفسها التي تتكرر سنوياً مع صدور كل تقرير، وما تضمّنته هذه التّقارير تابعتْها فيه تقارير بعض المنظمات الدولية المعنية بحقوق الإنسان في الشكل والمضمون، ومن ذلك -على سبيل المثال لاالحصر -تقرير منظمة حقوق الإنسان Human Rights Watch الذي صدر في يناير ٢٠٠٩م والذي أشار إلى أن المملكة العرية السعودية (تميّز بشكل منهجي ضد الأقليات الدينية فيها، وهو تمييز رسمي ضد الشيعة خصوصاً، يشمل التوظيف الحكومي، وممارسة الشعائر الدينية، والتعليم، ونظام العدالة).

آمل أن يجد القارئ المنصف في هذه المناقشة إجابات عن موقفنا -نحن السعوديين - مما ذكر في هذه التقارير، وهي مناقشة تحرينا فيها الحقيقة لمن هو صادق في البحث عنها من مصدرها.

في ٨ نوفمبر ٢٠٠٥ م أصدرت وزارة الخارجية الأمريكية تقريرها المعنون (تقرير الحرية الدينية في العالم لعام ٢٠٠٥م) هذا التقرير صنف المملكة العربية السعودية جنباً إلى جنب مع بورما والصين، باعتبارها دولاً تدعو ممارساتها - فيما يتعلق بالحرية الدينية - إلى القلق بوجه خاص، نظراً ـ كما جاء في التقرير ـ لوجود انتهاكات حادة فيها للحرية الدينية.

ونصّ التّقرير على أنه: فيما يتعلق بالمملكة العربية السعودية خاصة (لا وجود للحرية الدينية فيها، فالإسلام هو دين الدولة، ويتعين

على جميع المواطنين أن يكونوا مسلمين، ولا تعترف قوانين البلد بالحرية الدينية أو تحميها ويحرم الجميع من الحريات الدينية الأساسية، باستثناء أتباع المذهب الإسلامي السني الذي تجيزه الدولة.

وتتلخّص سياسة الحكومة الرسمية في السماح لغير المسلمين بممارسة شعائرهم الدينية في منازلهم بصورة غير علنية، لكن الحكومة لا تحترم دائماً في الواقع هذا الحق بالفعل والمواطنون محرومون من حرية اختيار دينهم أو تغييره، وتخضع الأقلية الشيعية لتمييز سياسي واقتصادي مجاز رسمياً، بما في ذلك فرص التوظيف المحدودة والتمثيل الضئيل جداً في المؤسسات الحكومية، والقيود المفروضة على ممارسة دينهم وعلى تشييد المساجد والمراكز الاجتماعية التابعة لهم، وتفرض الحكومة مذهباً سنياً متزمتاً، وتحيز ضد مذاهب الإسلام الأخرى، وتحظر الحكومة ممارسة الأديان الأخرى علناً.

ويواجه المصلون غير المسلمين خطر الاعتقال والسجن والجلد والتعذيب إن هم مارسوا نشاطات دينية تلفت الانتباه الرسمي، ويتلقى جميع التلاميذ في المدارس الحكومية دروساً دينية إلزامية متطابقة مع التعاليم السلفية، وفي حين أنه تم إحراز تقدم في حرية الصحافة، إلا أن مناقشة القضايا الدينية علناً ظلت محدودة).

ولتقييم ما تضمنه التقرير الأمريكي عن الحرية الدينية في السعودية من أحكام تقييماً عادلاً ودقيقاً، لا بدّ من أن تؤخذ في الاعتبار الحقائق التالية:

١ - شعب السّعودية كلّه مسلم

إن سكّان المملكة العربية السعودية من المواطنين والمقيمين إقامة دائمة، سواءً كانوا سنة أم إمامية جعفرية أم إمامية إسماعيلية، كلهم دون استثناء مسلمون. كل المسلمين في المملكة يسلّمون بالتزامهم بالإسلام عقيدة ونظاماً خلقياً وقانوناً يحكم تصرفاتهم وأحوالهم السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

وكلهم يسلّمون بأن المصدر الأساسي للإسلام والمرجع الأعلى لتفسيره، هو نصوص القرآن ونصوص السنة الثابتة عن الرسول ﷺ.

وقد قال تعالى: ﴿ فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا ﴾[النساء:٦٥] ، وقال: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَن يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ ۗ وَمَن يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا مُّبِينًا ﴾[الأحزاب:٣٦].

ولا يوجد مسلم في المملكة العرية السعودية، سواءً كان سنياً أو إمامياً جعفرياً أو إمامياً إسماعيلياً يرفض علناً أن يكون الوحي (القرآن والسنة الثابتة عن رسول الله ﷺ) مرجعاً له في إسلامه.

وكما يحدّد الإسلام القانون الذي يحكم بالتفصيل حياة المسلم، فإنه يحدد للمسلمين أيضاً -ما يعرف عند غيرهم- بقواعد النّظام العام والآداب العامة.

من الأمور المبدئية في الإسلام المعروفة لكل مسلم، ما قرّره القرآن من أنه ﴿لَآ إِكۡرَاهَ فِي ٱلدِّينِۖ﴾ [البقرة:٢٥٦]، وما ورد من النصوص في القرآن مفصلة لهذه القاعدة الأساسية من مثل قوله تعالى: ﴿قُلۡ أَتُحَآجُّونَنَا فِي ٱللَّهِ وَهُوَ رَبُّنَا وَرَبُّكُمۡ وَلَنَآ أَعۡمَٰلُنَا وَلَكُمۡ أَعۡمَٰلُكُمۡ وَنَحۡنُ لَهُۥ مُخۡلِصُونَ﴾ [البقرة:١٣٩]، ﴿وَقُلۡ ءَامَنتُ بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ مِن كِتَٰبٖۖ وَأُمِرۡتُ لِأَعۡدِلَ بَيۡنَكُمُۖ ٱللَّهُ رَبُّنَا وَرَبُّكُمۡۖ لَنَآ أَعۡمَٰلُنَا وَلَكُمۡ أَعۡمَٰلُكُمۡۖ لَا حُجَّةَ بَيۡنَنَا وَبَيۡنَكُمُۖ ٱللَّهُ يَجۡمَعُ بَيۡنَنَاۖ وَإِلَيۡهِ ٱلۡمَصِيرُ﴾ [الشورى:١٥]، ﴿وَلَا تُجَٰدِلُوٓاْ أَهۡلَ ٱلۡكِتَٰبِ إِلَّا بِٱلَّتِي هِيَ أَحۡسَنُ إِلَّا ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ مِنۡهُمۡۖ وَقُولُوٓاْ ءَامَنَّا بِٱلَّذِيٓ أُنزِلَ إِلَيۡنَا وَأُنزِلَ إِلَيۡكُمۡ وَإِلَٰهُنَا وَإِلَٰهُكُمۡ وَٰحِدٞ وَنَحۡنُ لَهُۥ مُسۡلِمُونَ﴾ [العنكبوت:٤٦]، ﴿قُل لَّا تُسۡـَٔلُونَ عَمَّآ أَجۡرَمۡنَا وَلَا نُسۡـَٔلُ عَمَّا تَعۡمَلُونَ﴾ [سبأ:٢٥].

(قارن أثر هذه الآيات على المسلمين مع ردود الفعل في الولايات الأمريكية التي حدثت، عندما جامل الرئيس الأمريكي مواطنيه المسلمين بقوله: "إلهنا وإلهكم واحد").

٢ - إيمان المسلم بالرسل قبل محمد ﷺ

قال تعالى: ﴿شَرَعَ لَكُم مِّنَ ٱلدِّينِ مَا وَصَّىٰ بِهِۦ نُوحٗا وَٱلَّذِيٓ أَوۡحَيۡنَآ إِلَيۡكَ وَمَا وَصَّيۡنَا بِهِۦٓ إِبۡرَٰهِيمَ وَمُوسَىٰ وَعِيسَىٰٓۖ أَنۡ أَقِيمُواْ ٱلدِّينَ وَلَا تَتَفَرَّقُواْ فِيهِ﴾ [الشورى:١٣].

وقال: ﴿قُولُوٓاْ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيۡنَا وَمَآ أُنزِلَ إِلَىٰٓ إِبۡرَٰهِـۧمَ وَإِسۡمَٰعِيلَ وَإِسۡحَٰقَ

وَيَعْقُوبَ وَٱلْأَسْبَاطِ وَمَآ أُوتِيَ مُوسَىٰ وَعِيسَىٰ وَمَآ أُوتِيَ ٱلنَّبِيُّونَ مِن رَّبِّهِمْ لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِّنْهُمْ وَنَحْنُ لَهُۥ مُسْلِمُونَ ﴾ [البقرة:١٣٦].

وفي هذا المعنى آيات كثيرة.

وموجب هذه الآيات أن المسلم لا يكون مسلماً إلا إذا آمن بإبراهيم وإسماعيل وإسحاق ويعقوب وموسى وعيسى وكل النبيين الذين ذكرهم القرآن الكريم، وإذا كان المسيحي يمكن أن يبقى مسيحياً واليهودي يمكن أن يبقى يهودياً، ولو شكّ في أن هؤلاء الأنبياء شخصيات تاريخية، فإن المسلم لا يبقى مسلماً لو لم يؤمن أن أياً منهم شخصية تاريخية، بل لو شكّ في نبوّة أي منهم، بل لو لم يعاملهم بالتبجيل والاحترام والتّكريم وفق ما يستحقونه بصفتهم أنبياء، دون أن يفرّق بينهم في ذلك، لم يكن مسلماً.

٣ - السّعودية مركز الإسلام

على أساس ما ورد في الفقرتين السابقتين ونتيجة منطقية له، ترسَّخ تصور المسلم، سواءً في المجتمع السعودي أو في أي مجتمع إسلامي آخر تجاه حرية الأديان.

ولم يبق هذا التصور نظرياً، بل ظهر دائماً في الممارسات العملية للمسلمين في كل العصور وفي كل الأزمان، فمنذ وفاة الرسول ﷺ وحتى نهاية الخلافة العثمانية، وفي جميع أجزاء الأرض التي حكمها سلطان المسلمين في أي وقت من حدود الصين شرقاً إلى جنوب فرنسا غرباً، ومن شرق اندونيسيا إلى وسط أوروبا، أعطى المسلمون



الطوائف غير المسلمة الواقعة تحت حكمهم الحرّية الكاملة في ممارسة دينهم وعبادتهم، بل أكثر من ذلك أعطوا الحق في أن تكون لهم قوانينهم الخاصة ومحاكمهم الخاصة، واستثنوا من تطبيق القانون الجنائي العام، بمعيار أن كل فعل لا يعتبر جريمة في دينهم ونظامهم الخلقي لا يعتبر جريمة في حقهم، وإن كان يعتبر في حق المسلم جريمة بحكم القانون الجنائي العام.

وقد استثنى من كل الأرض الواسعة التي شملها السلطان السياسي للمسلمين جزءاً محدوداً عرف بمركز الإسلام، وهو الجزء من الأرض الذي حدده الفقهاء بمكة وتوابعها والمدينة وتوابعها واليمامة وتوابعها، أي كل الأرض الواقعة ضمن حدود المملكة العربية السعودية حالياً.

ففي هذا الجزء وحده، حظر الإسلام الوجود الدائم لدين مناقض للإسلام، سواءً كان هذا الوجود ممثلاً في شخص أو مؤسسة أو منشأة.

وفي الحرم الشريف خصوصاً حظر الوجود حتى المؤقّت لدين آحر، وورد هذا الحظر نصاً صريحا في القرآن الكريم: ﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِنَّمَا ٱلْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ فَلَا يَقْرَبُواْ ٱلْمَسْجِدَ ٱلْحَرَامَ بَعْدَ عَامِهِمْ هَـٰذَا ۚ وَإِنْ خِفْتُمْ عَيْلَةً فَسَوْفَ يُغْنِيكُمُ ٱللَّهُ مِن فَضْلِهِۦٓ إِن شَآءَ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمٌ حَكِيمٌ ﴾ [التوبة:٢٨].

وبالإضافة إلى الحظر المشار إليه في نص القرآن وردت بالحظر الدائم النصوص الثابتة من أقوال الرسول ﷺ، ومن ذلك وصيته في آخر حياته وعندما كانت روحه الشريفة تفارق جسده الكريم ألا يجتمع دينان في جزيرة العرب.

وفسّر الفقهاء جزيرة العرب بما يشمل حدود المملكة العرية السعودية حالياً كما ذكر سابقاً.

ومثلما روعي الأصل الذي عمل به في سائر البلاد الإسلامية حسب ما أشير سابقاً، روعي أيضاً هذا الاستثناء منذ عهد الرسول ﷺ حتى عصرنا الحاضر.

لا يسلّم بهذا الحكم المسلمون السعوديون وحدهم، بل يسلّم به كل مسلم على وجه الأرض.

وشاهد ذلك أنه: (**أثناء حرب الخليج في مستهل العقد الأخير من القرن المنصرم، عندما عرضت إحدى الفضائيات فيلماً مفبركاً يظهر صوراً مزيفة لمجندين غير مسلمين في مكة المكرمة، قامت مظاهرات صاخبة غاضبة ضد الحكومة السعودية، لم تنته إلا بعد ما عرفت الجماهير أن الفيلم مزيّف**).

إن استثناء الإسلام الأرض المشمولة بحدود المملكة العربية السعودية حالياً من الأحكام المطبقة في جميع الأرض التي سادها الحكم الإسلامي، فيما يتعلق بمعاملة الأديان الأخرى، هو استثناء يقرر القاعدة ولا ينقضها.

وهذا الاستثناء كاف بذاته ـ بوصفه استثناء من قاعدة عامة ـ ليدل على الأساس المنطقي الذي قام عليه.

وإنّ هذا الأساس شيء آخر مختلف عن كل الأسس التّي يبنى عليها تقييد الحرّيات من قِبَل الثّقافات الأخرى، تلك الأسس في غالب الأحيان، إن لم يكن كلها: التّعصّب والكراهيّة والاستعلاء أو الخوف.

ولو كان الدّافع للاستثناء أمراً من هذه الأمور لما غاب طوال تاريخ الإسلام، وعلى كل أراضي العالم الإسلامي، بل ولما منح الإسلام الأديان الأخرى من الحرية والحقوق ما لم تمنحه حضارة أو ثقافة أخرى في الماضي والحاضر.

(قارن بذلك الضّجة الكبيرة التي ثارت والانتقادات الشديدة التي وجهت إلى كبير أساقفة كنتربري في بريطانيا، عندما تُوُهِّم أنه دعى إلى تطبيق بعض الأحكام الإسلامية على المسلمين في المملكة المتحدة، مع أنه لم يدع إلى ذلك).

إن تسليم الدول الحديثة بفكرة السيادة وبمبدأ وحدة القضاء، لم يكن ليسمح لأكثر الدول الحديثة تسامحاً أن تعطي أقلية إثنية تعيش في ظلّها، الحق في أن يكون لها قانونها الخاص، وقضاؤها الخاص وأن تستثنى من القانون الجنائي العام، كما فعل الإسلام.

ولكي ندرك الدافع الحقيقي لهذا الاستثناء، علينا أن نتصور الفارق الأساسي بين هذا الجزء الذي طبق عليه الاستثناء، والأجزاء الأخرى من الأرض التي يعيش عليها المسلمون، وأن نتذكر أن هذا

الجزء المستثنى هو قبلة المسلمين ومركز توجههم، فضلاً عن كونه مبعث الإسلام ومحل ميلاده ومأرزه الذي يرجع إليه، وأن الجماهير الغفيرة من المسلمين يشعرون نحو هذا المركز بقدر من المحبة والولاء والغيرة عليه أكثر مما يشعرون به نحو أوطانهم التي يعيشون عليها.

وهذا التصور والتذكر، يهدي العقل السليم العادل إلى عدم ملاءمة أن يوجد على هذا المركز مزاحم من الديانات الأخرى المناقضة للإسلام.

والمنطق السليم العادل بعد ذلك، يهدي إلى أن إقامة معبد لدين من الأديان في مكان لا يوجد فيه تابع لذلك الدين من المواطنين أو المقيمين إقامة دائمة، أي في مكان لا يوجد فيه حاجة فعلية للعبادة في ذلك المعبد، لا يمكن أن يكون الدافع لإقامته غير قصد سيّئ لمزاحمة الإسلام وغزوه في عقر داره، وهذا المعنى يصدق على وجود مركز للتبشير بدين آخر يناقض الإسلام.

إن استثناء مركز الإسلام من قاعدة يطبقها الإسلام أينما كانت سلطة المسلمين -وهو استثناء ضيق من قاعدة عامة تقتضي التعايش مع الثقافات الأخرى، ومنحها الحرية في الوجود والممارسة بصورة لم تبلغها درجة التسامح في أي ثقافة أخرى - يعني بمقتضى المنطق السليم أن الدافع لهذا الاستثناء يستحيل أن يقع تحت أي مضمون لدوافع الإخلال بالحرية الدينية الذي يرتكب وبدرجات مختلفة على سطح الكرة الأرضية وفي مختلف الأزمنة بما فيها العصر الحاضر.

وإذا أخذ ما سبق في الاعتبار، فإن الشغب على المملكة العربية السعودية بسبب تطبيق مبدأ إسلامي تقتضيه نصوص الدين، هو شغب لا يسنده المنطق والعدل، كما تقبله الفطرة السوية للإنسان.

وإذا أضيف إلى هذه المعاني أنّ تطبيق الحكم بعدم السماح بالوجود الدائم للأشخاص والمؤسّسات التّي لا تعترف بالإسلام ديناً حقاً، هو أمر لا يخضع للسلطة التّقديرية لحكومة المملكة العربية السعودية، ولا يملك أيّ سلطان سياسي على أرضها تغييره، تبيَّن أن اتهام الحكومة السعودية بانتهاكها للحريّة الدّينية على أساس احترامها لهذا الاستثناء، اتهام ظالم لا يستند إلى الحق والعدل ومقتضى المنطق السليم.

٤ - الاختلاف في مفهوم حرية التّدين والحريات الشخصية بوجه عام

بما أن حريّة التّدين، مثل كل الحريات، ليس لها مدلول مطلق، فإن آراء الناس قد تختلف فيما يعتبر من السلوك انتهاكاً للحرية ومالا يعتبر كذلك.

ولكن على كل حال، هناك قدر مشترك يتفق عليه الناس، فالسلوك الذي يقيد حرية شخص أو طائفة معينة، في فعل أمرٍ يوجبه دين ذلك الشخص أو تلك الطائفة، إذا اعتبر انتهاكاً للحرية، فإن السلوك الذي يفرض عليهم افعل أمر يحرمه دينهما يعدّ أيضاً انتهاكا للحريّة.

والتمييز ضد طائفة بذاتها بسبب دينها بتعريضها لإجراءات مؤذية لا يتعرض لها غيرها، أو حرمانها من حقوق يتمتع بها غيرها من المواطنين هو انتهاك للحرية أيضاً.

ومن المتّفق عليه أيضاً أن منع الشخص من أن يتعدّى على حريّة غيره لا يعتبر انتهاكا لحريّته ، وإن كان الأمر يبغض الطرف عنه أحياناً حينما لا يوجد تناسب معتبر بين الحريتين، كما لا يعتبر انتهاكاً لحرية الشخص، منعه من الإخلال بالقانون أو الإخلال بالنظام العام أو الآداب العامة، أو الإخلال بالأمن القومي والسلام الإجتماعي.

على أن الأمر يغض الطرف عنه أحياناً عندما نلاحظ أن اعتبار فعل ما يوافق النّظام العام أو الآداب العامة أو يخالفها هو أمر نسبي يختلف باختلاف الثقافات أو الأهواء.

ويلاحظ أن دعوى الإخلال بالنظام العام أو الآداب العامة أو الأمن القومي، قد تكون دعوى يقصد منها التبرير وليس الحقيقة، وفي هذه الحالة كثيراً ما تكشف الظروف الملابسة حقيقة مثل هذه الدعوى.

ولإيضاح المعاني السابقة بأمثلة واقعية، نذكر ما يأتي:

(أ) ظل الناس في أوروبا لأكثر من قرنين (أي من قبل إلغاء محاكم التفتيش عام ١٨٣٥م إلى مستهل القرن الحالي) يعتبرون القانون الأسباني الذي صدر في القرن السادس عشر، بمنع المرأة المسلمة من ارتداء الحجاب انتهاكاً للحرية الدينية، على أساس أن المرأة المسلمة

تعتقد أن ارتداءها للحجاب في حضرة الرجال الأجانب عنها واجب ديني، بل إن المحاكم في فرنسا وفي الولايات الألمانية، كانت حتى مستهل القرن الحالي تحكم بحق المرأة المسلمة في ارتداء الحجاب على أساس حقها في الحرية الدينية.

(ب) في مستهل هذا القرن، صدر القانون في فرنسا بتقييد حرية المرأة المسلمة في ارتداء الحجاب على أساس مخالفة ذلك للنظام العام (قيم العلمانية الفرنسية).

وصدرت قوانين مماثلة في بعض الولايات الألمانية على أساس أن ارتداء المسلمة الحجاب يخالف القيم الأخلاقية الألمانية.

ويتضح من هذين المثالين أن الظروف الملابسة تظهر أن الدعوى بمخالفة ارتداء المسلمة الحجاب النظام العام أو الآداب العامة، دعوى قصد منها تبرير انتهاك الحرية الدينية للمسلمة، وليست دعوى تعبر عن الحقيقة، إذ إنه في الأزمان السابقة لصدور القوانين المشار إليها، لم يكن أحد يدعي في فرنسا أو ألمانيا أن ارتداء المسلمة الحجاب يناقض النظام العام أو الآداب العامة.

وبالمثل فحين تحظر السلطة الحكومية في تونس أو العراق أو تركيا على المواطنة المسلمة ارتداء الحجاب، بحجّة مخالفة هذا الفعل للنظام العام أو الآداب العامة، فإن هذه الحجة لا تكون مقبولة بسبب أن الثقافة العامة التي تعتنقها الأغلبية من شعوب هذه البلدان، لا ترى أن قيمها الثقافية تتناقض مع ارتداء المرأة الحجاب.

ولا يشترط في مدلول النظام العام أو الآداب العامة، أن يتفق دائماً مع المنطق العام Common Sence، لأنه أمر يتصل بالثقافة السائدة Culture وليس بالضرورة أمراً يقتضيه المنطق العام، فمثلاً إذا افترض أن دولة غربية تتسامح تجاه تعدد الزوجاتفي هذا النوع من الزواج (في حالة زواج اللوطيين أو السحاقيات)، ولا تعتبره مخالفاً للنظام العام أو الآداب العامة في تلك الدولة، ولكنها ظلت تعتبر تعدد الزوجات في حالة الزواج الطبيعي مخالفاً للنظام العام أو الآداب، فإن مواطنها المسلم لا يستطيع الاحتجاج عليها عندما تمنعه من تعدد الزوجات في الزواج الطبيعي، بأنها تقيد حريته أو تميز ضده، بدعوى أن المنطق العام يوجب أن يكون لتعدد الزوجات مفهوم واحد وليس مفاهيم متعددة.

(جـ) إن أثر النظام العام والآداب فيما يتعلق بتقييد الحرية قد يختلف أثره قوة وضعفاً بين مجال ومجال، فقد يكون مؤثراً، بحيث يقتضي في الولايات المتحدة الأمريكية حرمان المواطن الأمريكي الذي يمارس تعدد الزوجات من شغل منصب القضاء دون أن تقبل دعواه أن هذا الحرمان يقيد حريته الدينية أو يميز ضده، ولكنه لا يكون مؤثراً بحيث يقتضي حرمانه من حقوقه المدنيّة الأخرى.

(د) إذا أصدرت دولة ما قانوناً يقيد حق المواطن في بعض الممارسات، وكان المواطنون سواءً أمام هذا القانون، فلا تقبل دعوى المواطن أو الجماعة من المواطنين أن القانون يميز ضدهم لأجل دينهم، إذا لم يظهر من الظروف فعلاً أنه قصد بإصدار القانون أو بتنفيذه

حرية تلك الجماعة، حتى لو ترتب على هذا القانون إصابة هذه الجماعة بأذى مادي أو نفسي، أو حرمانهم من مميزات مادية أو أدبية متاحة لغيرهم من المواطنين،

فمثلاً: إذا ادعى المسلمون الأمريكيون أن الإجراءات العدلية Secret Evidence أو Guilt by Association أو قانون Pattriot، تنتهك حرياتهم بصفتهم مسلمين أو تميز ضدهم لأجل دينهم، فلا تقبل دعواهم إذا ظهر أن الإحصاءات تثبت أن النسبة المئوية لمن طبقت هذه القوانين في حقهم من المسلمين لا تزيد بصفة شاذة عن النسبة المئوية لغيرهم من السكان.

أما لو ثبت بالإحصاء أن كل من طبقت هذه القوانين في حقهم أو أغلبهم من المسلمين، فإن من حقهم أن يعتبروا هذه القوانين تنتهك حرياتهم أو تميز بغير حق ضدهم لأجل دينهم.

والواقع أن هذا ما حدث، إذ إن إجراءات (الجريمة بالارتباط أو الأدلة السرية) عندما طبقت في العقد الأخير من القرن الماضي طبقت على المسلمين عدا النادر، مثل حالة كينية غير مسلمة ولكن زوجها كان مسلماً.

كتب الرئيس الأمريكي الأسبق جيمي كارتر (قيمنا المعرضة للخطر): (بعد هجمات ١١ سبتمبر بالغت حكومة الولايات المتحدة برد الفعل، بقيامها باحتجاز أكثر من ١٢٠٠ شخص بريئ لم يسبق لأحد منهم مطلقاً أن أدين بأي جريمة لها علاقة بالإرهاب، وأبقت خوياتهم سرية، ولم يعطوا أبداً الحق في سماع التهم الموجهة إليهم أو تلقيهم

المشورة القانونية، كلهم تقريباً كانوا مسلمين، ولتقنين مثل هذه الإساءات للحرية المدنية صدر قانون الوطني).

(هـ) في أوربا في السنوات الماضية جرت محاسبة أئمة مسلمين على أساس أنهم انتقدوا أفعال اللوطيين والسحاقيات.

وفي العدد الصادر بتاريخ ١٧ فبراير ٢٠٠٩م كشفت الجرديان البريطانية أن الحكومة البريطانية تعتزم سن قوانين عديدة قد تفضي إلى وصم الآلاف من مواطنيها المسلمين بالتطرف، مما قد يؤدي إلى عزلهم عن مجتمعهم، وذكرت الصحيفة أن مسؤولين عن الأمن يعكفون حالياً على صياغة مشروع أطلق عليه اسم (التحدي ٢) يعمل على تصنيف المسلمين إرهابيين إن هم عارضوا أي رؤية تعدها الحكومة قيماً بريطانية مشتركة، ومن المواد التي نشرتها الصحيفة من مسودة القانون الجديد ما تضمن أن الشخص يعد متطرفاً إذا كان يقرر أن الإسلام يحرم الشذوذ الجنسي.

ولعل من الطريف أن يستعيد الذّهن أنّه في عام ١٩٦٥م، وعندما كان مجلس اللوردات يناقش اقتراح إلغاء القانون البريطاني الذي يحرم الشذوذ الجنسي، كان اللورد مونتجمري من المعارضين لإلغاء القانون، وقال كلمته المشهورة: (مؤيدوا الاقتراح يقولون إنه لا مثيل لهذا القانون في السويد ولا في فرنسا، الحمد لله، ونحن لسنا سويديين ولا فرنسيين، نحن إنجليز).

في هذا العام ٢٠٠٩م عندما قرر (بابا الفاتيكان) العفو عن الأسقف البريطاني ريتشارد وليامسون، الذي شكك في أن عدد

الأموات في المحرقة (الهلوكوست) ستة ملايين، أي أكثر من عدد نصف اليهود في كل العالم في ذلك الوقت، وبالرغم من أن الفاتيكان اعتذر بأن البابا لم يكن على علم بأن الأسقف ريتشارد وليامسون ارتكب هذا الذنب عندما صدر قرار حرمانه، بالرغم من ذلك فقد دعت المستشارة الألمانية (أنجيلا ميركل) – في بيان شديد اللهجة – البابا إلى أن يوضح موقف الفاتيكان من الهولوكوست، وأوضحت في مؤتمر صحفي عقد في برلين أنه ليس من حقها التدخل في الشؤون الداخلية للكنيسة، إلا أن الأمر يختلف عندما يتعلق الأمر (بالهولوكست) والتشكيك في صحتها، وقالت: (على الفاتيكان والبابا أن يؤكدا بوضوح أنه لا يمكن أن يكون إنكار للهلوكست هنا).

يرى القارئ كيف أن مفهوم الحرّيات، ومنها الحرية الدينية، يختلف باختلاف الثقافات والأهواء، والدوافع الأيدلوجية والسياسية.

وقد رأى أن خلال أربع وأربعين سنة تحول الشذوذ الجنسي في بريطانيا من جريمة يعاقب عليها القانون إلى قيمة من قيم المجتمع المشتركة، لها من الحصانة والقداسة ما يجعل التفكير في إصدار قانون يضحى فيه لأجلها بحرية التعبير أمراً ممكنا.

ورأى أن خبراً واحداً من بين أخبار التاريخ صارت له من الحصانة والتقديس درجة تفوق كل اليقينيات، ويدين القضاء من يشكك في تفاصيله ويعاقبه بموجب القانون، ويسمح للحكومة الألمانية بالتدخل في الشؤون الداخلية للفاتيكان.

في ضوء ما ورد في هذه الفقرة ربما يكون للقارئ رأي آخر إذا أعاد قراءة إدانة تقرير وزارة الخارجية الأمريكية للمملكة بانتهاكها للحرية الدينية، على أساس عدم سماحها لمؤسسة أجنبية أن تدعو الشعب السعودي لاعتناق دين مناقض للإسلام الذي اختاره الشعب السعودي بالإجماع منهجا لحياته حاكما على كل قانون يصدر على أرضه، حتى لو كان قانون الحكم الأساسي، وحتى لو كلن ذلك السماح موجبه الدعوة للثورة على المنهج الذي اختاره الشعب لحياته، ورمي الإسلام بأنه دين باطل ونبيه كاذب وكتابه المقدس زائف، والردة عنه عمل مشروع.

٥ - في الإسلام لا إكراه في الدين

من الأمور المبدئية في الإسلام المعروفة لكل مسلم ما قرره القرآن من أنه (لا إكراه في الدين)

ومما ورد من نصوص القرآن مفصّلة لهذه القاعدة الأساسيّة قوله تعالى: ﴿ قُلْ أَتُحَآجُّونَنَا فِي ٱللَّهِ وَهُوَ رَبُّنَا وَرَبُّكُمْ وَلَنَآ أَعْمَٰلُنَا وَلَكُمْ أَعْمَٰلُكُمْ وَنَحْنُ لَهُۥ مُخْلِصُونَ ﴾[البقرة:١٣٩] ﴿ وَقُلْ ءَامَنتُ بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ مِن كِتَٰبٍ وَأُمِرْتُ لِأَعْدِلَ بَيْنَكُمُ ٱللَّهُ رَبُّنَا وَرَبُّكُمْ لَنَآ أَعْمَٰلُنَا وَلَكُمْ أَعْمَٰلُكُمْ لَا حُجَّةَ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمُ ٱللَّهُ يَجْمَعُ بَيْنَنَا وَإِلَيْهِ ٱلْمَصِيرُ ﴾[الشورى:١٥] ﴿ قُل لَّا تُسْـَٔلُونَ عَمَّآ أَجْرَمْنَا وَلَا نُسْـَٔلُ عَمَّا تَعْمَلُونَ ﴾ [سبأ:٢٥].

قارن أثر هذه الآيات على المسلمين مع ردود الفعل في الولايات المتحدة الامريكية التي حدثت عندما جامل الرئيس الأمريكي لهدف سياسي مواطنيه المسلمين بقوله: (إلهنا وإلهكم واحد).

في المملكة العربية السعودية لا يمنع الشخص من تغيير دينه على وجه الإطلاق ، فلا يسأل الهندي إذا تحول إلى بوذي، أو بالعكس إذا تحول الهندوسي أو البوذي إلى نصراني، كما لا يحاسب الشخص على ما يعتقده في نفسه أو يكنه ضميره.

ولا أحد ينقب في القلوب ليحاسبها على ما تعتقد، ولا يوجد في المملكة العربية السعودية محاكم تفتيش للتحري عما يعتقده الناس.

ولكن، المسلم يمنع من تصريحه بالارتداد عن دين الإسلام، إذ معنى تصريحه بذلك إعلانه بأن الإسلام دين باطل، وأن القرآن زائف، وأنه من أساطير الأولين، وأن النبي ﷺ كذاب أو مختل عقلياً حين ادعى أنه نبي.

وبما أن الإسلام في حق الشعب السعودي ليس فقط قانوناً أصدرته الأغلبية من ممثلي الشعب، بل هو قانون أجمع عليه الشعب، بل هو أكثر من ذلك، دستور يعلو في وزنه القانوني – بالنسبة للمملكة العربية السعودية -الوزن القانوني لأي دستور يحكم شعباً آخر، فإن ارتداد مسلم سعودي – لا سمح الله -يعني أشنع صورة للعداوة على السعوديين الآخرين.

إن إعلان أي مواطن سعودي الارتداد عن الإسلام يعني للشعب السعودي أكثر مما يعني للشعب الأمريكي إعلان مواطن أمريكي

الدعوة للثورة ضد الديمقراطية، أو تمجيد نظام طالبان كما يصوره الإعلام الأمريكي، أو التشكيك في عدد ضحايا هولوكوست.

لقد اختار الشعب السعودي الإسلام ديناً، معيناً لقيم الشعب الخلقية العليا، وقانوناً أعلى يحكم القانون الأساسي للحكم، ويعتبر كل قانون أو إجراء بشري يخالفه باطلاً إذا وقع على أرض المملكة العربية السعودية.

هذا يعني أن من يعتبر تطبيق المملكة العربية السعودية أحكام الإسلام على مواطنيها انتهاكاً للحرية الدينية هو في الحقيقة والواقع ينكر على الشعب السعودي حقه في اختياره الحر أن يتدين بالإسلام، وأن يعتبر الإسلام كما هو منهجًا للحياة.

في ضوء ما سبق وباستقراء الواقع ندعي : أنه في المملكة العربية السعودية لا توجد حالة ولم توجد قط حالة أجبر فيها شخص أو طائفة على ممارسة فعل أو قول يوجبه دينه.

ولا توجد حالة ولم توجد حالة منع فيها شخص من تغيير دينه، سوى منع المسلم من الارتداد عن الإسلام.

ولا توجد حالة ولم توجد حالة مُيز فيها بسبب الدين بين الأمريكي المسلم والأمريكي النّصراني، أو الفلبّيني المسلم والفلبّيني النّصراني، أو التايلاندي المسلم والتايلاندي البوذي، أو الهندي المسلم والهندي الهندوسي، وكذلك كل من كان على شاكلتهم، ... لم يحدث هذا التمييز قط، سواء كان ذلك في القوانين أم في شروط

عقد العمل أم في الإجراءات الحكومية، بل حتى في تعامل الشخص العادي.

الاستثناء الوحيد هو منع غير المسلم من دخول الحرمين الشريفين، وهذا حكم من أحكام الإسلام يسلم به المسلمون كلهم وليس السعوديون وحدهم وسبق الإيضاح عنه.

٦ - عدم السماح بإقامة معابد بالمملكة العربية السعودية للديانات الأخرى، وعدم السماح للإرساليات الأجنبية بالدعوة لدين مناقض للإسلام.

تنتقد تقارير الحريات الدينية الصادرة من وزارة الخارجية الأمريكية المملكة العربية السعودية بأنها لا تسمح في بلادها بإقامة معبد لدين غير الإسلام، ولا تسمح للإرساليات الأجنبية (النصرانية بالذات) بالقدوم إلى المملكة أو الإقامة فيها، أو إنشاء مراكز دعوة لدين يناقض الإسلام، أو استيراد كتب تدعو لمثل هذا الدين.

ويتكرر هذا الانتقاد بخاصة من الجهات الرسمية الدينية خارج المملكة العربية السعودية، ويواجه السعوديون من غيرهم بأنه في أوربا وأمريكا يسمح للمسلمين ببناء المساجد وبالدعوة للإسلام، فلماذا لا يسمح السعوديون ببناء كنائس للناصارى وبالدعوة للناصرانية.

لقد اتضح فيما سبق (الفقرة ٣ -السعودية مركز الإسلام) خصوصية مركز الإسلام، وأنها خصوصية تستند إلى المنطق والعدل.

وقد أوضح أن في تاريخ الإسلام في كل العصور وفي مختلف أقطار العالم الإسلامي كان المسلمون ولهم السلطة يسمحون بوجود

معابد غير المسلمين، ويعطون الديانات الأخرى مساحة من الحرية، من الصعب أن توجد في أي نظام آخر مساحة تقاربها، وأوضح أن هذه قاعدة عامة اتبعت في التسامح تجاه الديانات غير الإسلام، وقد اسنثني من جميع رقعة العالم الغسلامي الشاسعة، مركز الإسلام، فلم يسمح فيه بالوجود الدائم لغير الإسلام، سواء كان هذا الوجود لفرد أو منشأة أو مركز للدعوة لدين آخر مناقض للإسلام، وذلك أيضا طول العصور، أي من عصر النبي ﷺ إلى العصر الحاضر. إن الاستثناء - لا سيما الضيق كما في هذه الحالة - يعده العقلاء مؤكداً للقاعدة لا ناقضاً لها، فلا يمكن القول بأن تسامح الإسلام تجاه الديانات الأخرى قد انهار بهذا الاستثناء في البلد المستثنى، وانقلب تعصباً من شأنه أن يكون دافعاً لانتهاك الحرية الدينية، بل يدل ذلك على أن هناك أسباباً منطقية وعادلة دفعت بأن يحكم مركز الإسلام بإجراء استثنائي، وأن هذه الأسباب شيئ مختلف عن كل الأسباب التي عادة تدفع إلى تقييد الحريات الدينية أو انتهاكها من قبل الثقافات الأخرى، وتنضوي في غالب الأحيان – إن لم يكن كلها - في مضامين التعصب والكراهية والاستعلاء أو الخوف، أو غيرها من الأسباب الدافعة لانتهاك الحرية الدينية الذي يرتكب بدرجات مختلفة على سطح الكرة الأرضية، وفي مختلف الأزمنة بما فيها العصر الحاضر.

ومع أن صدق القول بأن للمسلمين في أمريكا وأوربا حرية إنشاء المساجد والمراكز الدينية في أي وقت وفي أي مكان بالقدر الذي

يعامل به غيرهم، مشكوك فيه، إذ ليس خافياً التعقيدات التي كثيراً ما تواجه المسلمين حتى المواطنين منهم في أوروبا وأمريكا عند طلبهم التراخيص لبناء المساجد، فتواجه بالتمنع المباشر من الجهات الإدارية أحيانا، وفي أحيان أخرى بالاتكاء على معارضة المجتمع المحلي لوجود المسجد أو المركز الديني.

مع ذلك يكفي حجة لرفض القياس أن العالم الإسلامي على سعته يسمح بالوجود الدائم لأديان غير المسلمين، ما عدا رقعة ضيقة (مركز الإسلام) تقوم في حقها موانع مشروعة منطقية وعادلة، فلماذا يصر الآخرون على ألاّ نبقى أي رقعة في العالم الإسلامي حتى مثل تلك الرقعة الضيقة دون السماح بالوجود الدائم فيها للأديان الأخرى، وأن يدَّعو أن المعاملة بالمثل لا يتم إلا بذلك؟

حقاً لا يسمح على أرض المملكة العربية السعودية بالوجود الدائم لمؤسسات أو منشآت لدين مخالف للإسلام، وهذا أيضا حكم من أحكام الإسلام يسلم به جميع المسلمين.

وكون الأمر حكماً للإسلام فهو مبرر كاف في ذاته لتطبيق مقتضاه، ولكن يضاف إلى هذا المبرر أن إقامة معبد لغير المسلمين في المملكة العربية السعودية، حيث لا يوجد مواطن أو مقيم إقامة دائمة غير مسلم، أو وجود مؤسسة للدعوة لدين مناقض للإسلام، إن ذلك كله يعني الطعن في الإسلام، وأن السماح بذلك يعني السماح بإشهار في مواجهة المسلمين السعوديين أن الإسلام دين باطل، وأن الدين الذي يناقضه هو الحق والدعوة إلى ذلك، وكل هذا يجب أن يمثل في نظر

كل من يحكّم العقل والمنطق ومبادئ العدل إخلالاً بالأمن القومي واعتداءاً على النظام العام والآداب العامة في المملكة العربية السعودية.

في ضوء ما سبق تستطيع –أيها القارئ – تقييم اتهام المملكة العربية السعودية بأنه لا وجود للحرية الدينية فيها، وتصنيفها دولة تنتهك الحرية الدينية، تتأهل لأن توضع في ذلك جنباً إلى جنب مع بورما في تعاملها مع البرماويين المسلمين، والصين في تعاملها مع شعب الإيجور!

قصدت من الإيضاحات السابقة جلاء الحقيقة في صلة المملكة العربية السعودية بالحرية الدينية لمن يريد الحقيقة، ولم يكن القصد بالذات مناقشة تقرير وزارة الخارجية الأمريكية، ولكن وجود هذا التقرير كان فرصة لمناقشة موضوع الحرية الدينية في المملكة العربية السعودية، حيث تكون الناقشة للموضوع مناقشة واقعية وعملية وليست مناقشة نظرية.

٧ - المملكة والمذهب الديني الخاص

يتبع التقرير المملكة بأنها (تتبع مذهبا خاصًا في تفسير الإسلام، ولا يسمح لغير المنتسبين للإسلام أو غيرهم بمخالفتها).

والحقيقة أنه لا أحد ينازع في أنه لم يكن لبلد غربي من الوجود في المملكة العربية السعودية مثلما كانت للولايات المتحدة الأمريكية طوال الأعوام السبعين الماضية.

وفي هذه السنوات كان عشرات الألوف من الشعب الأمريكي قد وطئوا أرض المملكة: شركات وخبراء وموظفين ورجال أعمال وغيرهم، لم تضيق الفرصة على أحد منهم (باستثناء دخول الحرمين الشريفين لغير المسلمين منهم) من التجول في الأرض، والاتصال بالشعب، والتعامل مع القوانين.

وبفضل هذا الوجود وفضل ابتعاث عشرات الألوف من الطلاب السعوديين للدراسة في أمريكا لم تتأثر الثقافة السائدة في السعودية بثقافة أخرى أكثر من تأثرها بالثقافة الأمريكية.

ذلك يعني أنه طول العقود الماضية لم تتغير الثقافة السائدة في المملكة إلا بما طرأ عليها من تأثير الثقافة الأمريكية.

وطول السنوات الماضية لم نكن نسمع مثل هذا الاتهام لا من قبل الإدارة الأمريكية، ولا من قبل أحد المواطنين الأمريكيين الذين عاشوا في المملكة، وكانوا على اطلاع واسع على ثقافتها، ولم يدَّعِ أحد منهم قط أنه منه من ممارسة عبادته أو حظر عليه أمر يعتبر واجباً دينياً، أو فرض عليه القيام بأمر يعتقده مخالفاً لضميره الخلقي أو لدينه.

ولذا فى مجال للقول بأن الأمريكيين كانوا في الماضي يجهلون ثقافة المملكة، وما تقتضيه هذه الثقافة من ممارسات، ولا أن هذه الثقافة تحولت في السنوات القليلة الماضية فقط على صورة أخرى أكثر تناقضاً مع الثقافة الأمريكية.

بهذا الاتهام يكرر التقرير مقولة كانت تشيع قبل مئتي سنة، إذ يقصد الاتهام أن الثقافة السائدة حالياً في المملكة العربية السعودية تستند إلى مذهب ابتدع وأضيف إلى المذاهب السنية الأربعة المعروفة.

ويقول المثل الشائع: (إذا كنت كذوباً فكن ذَكوراً)، في الماضي كانت هذه الإشاعة الكاذبة تلقى التصديق من الناس بسبب ضعف الاتصالات والتواصل، وعدم وجود وسائل الإعلان أو الإعلام. أما في هذا العصر، عصر ثورة الاتصالات والتواصل، وقدوم أكثر من أربعة ملايين سنوياً من الحجاج والمعتمرين إلى أرض المملكة العربية السعودية. عدا الوافدين إليها للزيارة والسياحة والعمل والتجارة، وعدم رؤية القادمين أي فارق في مظاهر الدين الإسلامي بين ما يجري في المملكة العربية السعودية وما يجري خارجها من أقطار العالم الإسلامي، وكما يقدم القادمون فلا يرون هذا الفارق ولا يرون مذهباً خامساً، ولا ديناً غير الدين الذي يعرفه المسلمون، ولا تفسيراً خاصاً للإسلام، فإن الشعائر الدينية وخطب الجمعة تنقل بالتلفاز إلى الكرة الأرضية كلها فلا يرى أحدٌ في المملكة العربية السعودية طريقة للدين مختلفة، ولا يسمعون قولاً أو يرون فعلاً يختلف في الدين عما كان عليه أهل السنة من المسلمين طول العصور وفي مختلف الأقطار.

كل ما تختلف به عدم وجود قبور أو مقامات يلجأ الجهال من عامة المسلمين إليها لطلب الحاجات أو التبرك بها أو العبادة عندها، ولكن لا أحد ينكر أن الوضع كان هكذا في العصور الإسلامية

الأولى، ليس على أرض الحجاز وحدها، بل على كل العالم الإسلامي.

لا يوجد في مقبرة البقيع مثلاً بناء مشيد على القبور، ولكن هل ينكر أحد أن هيئة مقبرة البقيع في خلوها من ذلك هي أقرب إلى الهيئة التي كانت عليها في عهد الرسول ﷺ والصحابة وقرون طويلة بعده؟

هذا فضلا عما ظل المسلمون يتناقلونه طول العصور من الأحاديث النبوية التي تنهى عن البناء على القبور.

قال التقرير: (إن الحكومة السعودية تفرض مذهباً سنياً متزمتاً وتتحيّز ضد المذاهب الإسلامية الأخرى).

ونقول إنه كان من أعظم إنجازات المملكة العربية السعودية، التي من الله بها عليها: إنهاء التعصب المذهبي الفقهي، فقد كان في الحرم المكي أربعة محارب، يقوم فيها أربعة أئمة، ويتفرق المسلمون في الصلاة فيصلي كل شخص خلف الإمام الذي هو من مذهبه، وألغي هذا الشذوذ الذي لا يتفق مع مبادئ الإسلام والذي كان طول الزمن السابق لإلغائه موضع انتقاد كبار علماء الإسلام ومفكريه الذين يقدمون للحج والعمرة، وتوحدت صلاة المسلمين في المسجد الحرام والمسجد النبوي على إمام واحد، قد يكون هذا الإمام منتمياً للمذهب الحنفي أو المالكي أو الشافعي أو الحنبلي، بدون أو يكون لهذا الانتماء أي أثر في اختيار الإمام، وبهذا انتهى التعصب المذهبي.

ثم خفت الانتماء (الذي كان يتضمن تقليد الشخص لمذهب معين) حتى صارت نسبة الشخص إلى أحد المذاهب السنية الأربعة تعني

أنه درس فقه هذا المذهب، أو نشأ في بلد يسوده مذهب معين إثيوبيا بالنسبة للمذهب الشافعي، أو بورما بالنسبة للمذهب الحنفي، أو المغرب بالنسبة للمذهب المالكي، أو عرفت عائلته بالانتساب لأحد هذه المذاهب.

ولو قابلت الآن شخصاً في أحد شوارع المملكة وسألته: هل أ،ت حنفي أو مالكي أو شافعي أو حنبلي؟ فالغالب ألاّ يفهم لسؤالك معنى، وإن كان مثقفاً فالغالب أن يجيب: كل هذه المذاهب مذهبي.

وقبل أكثر من أربعين سنة تم تشكيل هيئة كبار العلماء في السعودية – هي أعلى سلطة دينية ومرجعية علمية في البلاد – من علماء ينتسبون للمذاهب الأربعة بالمعنى السابق.

وفي القضاء السعودي يمكن أن يختار القاضي لحكمه رأياً لأي من الأئمة الأربعة أو للإمام الثوري أو جعفر الصادق أو الأوزاعي أو غيرهم من أئمة الهدى الذين اعترفت لهم الأمة بالعلم والفضل، فلا ينقض حكمه، ويمكن أن يختار المفتي لفتياه أياً من آراء هؤلاء الائمة دون أن تنكر فتواه.

وتصدر هيئة كبار العلماء قراراتها الفقهية، دون أن تتقيد بمذهب معين.

وحين يجري الطلبة في الدراسات العليا بحوثهم الفقهية يتعاملون مع مذاهب الأئمة الأربع أو الأئمة الثوري والأوزاعي أو جعفر الصادق أو غيرهم على قدم المساواة، ويحظى هؤلاء الأئمة بقدر واحد من الاحترام والتبجيل، وتوزن آراؤهم حين تختلف بميزان واحد.

وفي تدريس مادة الفقه في المسجد الحرام والمسجد النبوي يختار كتاب مذهبي واحد يتفق أن يكون مؤلفه منتمياً لأحد المذاهب الأربعة، كالشافعي أو الحنفي أو الحنبلي، على أنه -في مثل حالة الجامعة الإسلامية في المدينة المنورة، حيث يقدم الطلاب من بيئات مختلفة في الانتماء المذهبي الفقهي من الكتب المؤلفة في الفقه المقارن على المذاهب الأربعة كتاب (بداية المجتهد) لابن رشد.

ولكن في كل الأحوال يربّى الطّلاب على احترام الأئمة جميعاً، ويُنشّؤون على النظر إلى مذاهبهم كلها بمنظار واحد.

٨ - منع غير المسلمين من ممارسة شعائرهم الدينية

يتهم التقرير المملكة العربية السعودية (بانتهاك الحرية الدينية لغير المسلمين، بمنعهم من ممارسة شعائرهم الدينية علناً — أو حتى في بعض الأحيان في منازلهم — ومعاقبتهم بالسجن والتعذيب إن هم مارسوا نشاطات دينية تلفت الانتباه الرسمي).

إن من المسلّم به أن غير المسلمين في المملكة — وعددهم كبير — يفدون إلى المملكة بمحض إرادتهم وحريتهم في الاختيار، وبما أنهم يفدون إلى المملكة العربي ةالسعودية لقضاء فترة مؤقتة إلا أن بعضهم قد تطول إقامته، ومن هؤلاء أمريكيون مسيحيون، وهم حين يفدون إلى المملكة العربية السعودية من المفروض أنهم يعرفون قوانينها ويلتزمون بالعمل بموجبها، فلا يتصور أن يدعي أحد منهم بعد ذلك أنه بالتزامه بالقانون يكون قد خضع للاضطهاد بسبب دينه، أو أنه اضطر — بسبب السلطة الرسمية — لقبول ما يذي ضميره الخلقي، إذ

لو شعر أحد منهم بأنه مضطهد بسبب دينه أو أنه تفرض عليه أوضاع لا يرتاح لها ضميره الخلقي، لما بقي في السعودية مختاراً غير مكره، راضياً بالبقاء غير مجبر عليه.

إن وجودهم الاختياري – في ذاته – أوضح دليل تهافت اتهام المملكة باضطهاض غير المسلمين بسبب الدين، أو دعوى انتهاك الحرية الدينية لأي منهم.

أما حين يخالف أحد منهم القانون الذي التزم باحترامه عندما اختار القدوم إلى البلاد، فلا تعد مجازاته على مخالفته انتهاكاً لحريته.

والواقع أن قدوم هؤلاء الوافدين غير المسلمين إلى المملكة العربية السعودية، بمن فيهم النصارى من حاملي الجنسية الأمريكية، وبقاءهم فيها مختارين غير مكرهين هما دليل على عدم شعورهم بأن حريتهم الدينية قد انتهكت، سواء من قبل الشعب أو الحكومة.

لم تظهر معارضة للوجود المؤقت في البلاد لغير المسلمين طول تاهو المعارضة الشعبية لتاريخ المملكة العربية السعودية، والاستثناء الوحيد هو وجود القاعدة العسكرية الأمريكية في الظهران في الخمسينات من القرن المنصرم، التي نتج عنها تفكيك القاعدة.

لكن هذه المعارضة لم يمن لها صلة بالناحية الدينية، ولم تحدث بسبب أن الأمريكيين غير مسلمين، وإنما كانت دوافعها ترجع إلى المشاعر اللبرالية القومية، ووزارة الخارجية الأمريكية بالتأكيد لا يخفى عليها ذلك.

٩ - التمييز ضد الطائفة الشيعية

يتهم التقرير المملكة بأنها (تميز ضد الطائفة الإمامية الجعفرية بسبب مذهبها وذلك في المجال الاقتصادي والتوظيف، بخاصة التوظيف في شركات النفط).

توجد حقيقة واقعية تنتصب بنفسها أمام هذا الاتهام: لقد ظلت شركة أرامكو – مدة طويلة – تعتبر أكبر رب عمل في المملكة، وفي الأربعينيات والخمسينيات من القرن المنصرم كان عدد موظفيها وعمالها يفوق عدد الموظفين والعمال في المملكة، سواء لدى الحكومة أو القطاع الخاص.

وفي المنطقة الشرقية حيث المركز الرئيسي لأرامكو ومعظم نشاطها، يوجد أكبر تجمع للمنتسبين للمذهب الإمامي الجعفري.

وكانت إدراة الشركة بيد الأمريكيين.

ولم يكن لأحد من المديرين الأمريكيين السابقين لأرامكو يعترف بأنه كان يميز ضد منتسبي مذهب الشيعي، ولم يتهمهم أحد من المواطنين أو غيرهم بذلك، ولم يكن المديرون الأمريكيون يشكون بأي شيئ يتعلق بالتوظيف، ولم يكن لهم مصدر إزعاج سوى معارضى النشطين من العمال الذين انوا في ذلك الوقت متأثرين بالأفكار اللبرالية الاشتراكية التي تأثرت بها الحركة العلمانية العربية.

وفيما عدا التوظيف، كان لأرامكو نشاط اقتصادي محلي واسع، فكانت الشركة تتعاقد مع الموردين والمقاولين ومقدمي

الخدمات، وينطبق على هذا النشاط ما ينطبق على التوظيف فيما يتعلق بالمواطنين السعوديين الشيعة.

وبعد أن تحولت إدارة أرامكو من الإدارة الأمريكية إلى الإدراة السعودية لم يدّع أحد أن سياسة التوظيف أو التعامل الاقتصادي في أرامكو قد تغيرت تجاه الطائفة الشيعية.

هذا شاهد واقعي يوضح مدى موضوعية التقرير وموثوقية المعلومات التي تضمنها!!!!

لا يستطيع تقرير وزارة الخارجية الأمريكية أن يجد من الإحصاءات دليلاً على أن معدل دخل الفرد في التجمعات السكانية ذات الأغلبية الشيعية أدنى منه في التجمعات السكنية الأخرى، وبالمثل لا يجد في ثبت السجلات التجارية لدى وزارة التجارة أو ثبت المؤسسات الاجتماعية لدى وزارة الشؤون الاجتماعية ما يدل على وجود تمييز بين المواطنين السعوديين فيما يتعلق بالجنس أو المذهب. وفيما يتعلق بالتوظيف فإن أنظمة الخدمة المدنية، وأنظمة العمل في المملكة العربية السعودية – فيما عدا ما تتميز به المرأة بحكم طبيعتها مثل إجازة الأمومة – لا تفرقان بين مواطن سعودي وآخر سواء بالنسبة للجنس أو المذهب.

هناك جزئيات في التوزيع الوظيفي تحكمها ظروف خاصة، فعندما يختار المواطن السعودي الشيعي أن يكون قاضياً أو مفتياً للطائفة التي ينتمي إليها فإنه لا يشعر بحرج ولا بما يؤذي ضميره إذا طبق في عمله قواعد الفقه الشيعي، لكن لو اختار أن يكون مفتياً

عامًا أو قاضياً عاماً فإنه سيشعر بالحرج الديني إن هو طبق في عمله قواعد الفقه المقبولة لدى الأغلبية السنية، إذا خالفت قواعد الفقه الشيعي.

فهل لهذه الجزئيات في الواقع التي يحرص البعض على النفخ فيها وتوظيفها في غير سياقها، دلالة على التمييز بين المواطنين بسبب المذهب؟

واتهم التقرير – أيضاً – المملكة بأنها تقيد حرية الطائفة الشيعية في ممارية عباداتهم وفي إنشاء المسجد، والمؤسسات الاجتماعية.

ولكشف الحقيقة قي ذلك يشار إلى أن من المعروف أن السعوديين من الطائفة الشيعية في المنطقة الشرقية قد تفوقوا في نشاطهم في إنشاء المؤسسات الخيرية التطوعية، وكانت لهم الريادة في ذلك على أجزاء المملكة الأخرى.

والمواطنون الأمريكيون المقيمون في المملكة، سواء في الماضي أو الحاضر، لم يوجد قيد على تجولهم في ل منطقة من مناطق المملكة، وهم يشاهدون المساجد في أماكن تجمعات الشيعة والسنة، ولم يدّع أحد منهم حتى الآن لاحظ احتلال النسبة في عدد المساجد بالنسبة للتجمعات المختلفة، ولا يوجد إحصاء يثبت ذلك.

أما فيما يتعلق بالعبادات، فإن من المعروف أن العبادة الظاهرة لدى المسلمين هي الصلاة والحج، والمسلم يؤدي عبادته عادة في البيت أو المسجد.

وفي المملكة العربية السعودية عشرات الآلاف من المساجد، وأقدسها المسجد الحرام والمسجد النبوي، يرتادها المسلمون من السعوديين وغيرهم من مختلف الطوائف والمذاهب، وكلهم يؤدون عبادتهم – وإن اختلفت في الشكل اختلافاً بسيطاً – دون أن ينكر على أحد منهم كيفية أدائه للعبادة.

ومشاهدة هذا الواقع متاحة لأي شخص مهتم بهذا الموضوع، وهذا أيضاً شاهد على مدى موضوعية التقرير وموثوقية المعلومات التي تضمنها.

ومعروف بعد ذلك أن المساجد التي تبنى بتمويل من الميزانية العامة تبنى ليرتادها المسلمون في المملكة من مواطنين ومقيمين ووافدين، ونسبتها على – على كل حال – قليلة إلى مجموع مساجد المملكة العربي السعودية. أما الأغلبية من المساجد فيمول بنائها المحسنون، سواء السنة أو الشيعة، ولا توجد فيما نعلم حالة قيد فيها بناء مسجد من المساجد إلا بمقدار ما تقتضي الضوابط العامة لبناء المساجد، وليس من هذه الضوابط ضابط يمكن أن يفسر بأنه يستجيب لداعي التمييز بين المواطنين.

إن حرص وزارة الخارجية الأمريكية، أو بعض سفهاء المواطنين السعوديين، على حمل مصباح (ديوجين) للتنقيب والبحث عن جزئيات تقتطع من سياقها وتعرى عن ظروفها الطبيعية، بغرض توظيفها في خدش صورة الوحدة الوطنية، عمل فاشل، إذ إن وعي المواطنين بمنافعهم ومكاسبهم المشتركة التي أوجدها الانعتاق من حالة

التشرذم والتفرقة والشتات إلى وضع الوحدة الوطنية، بروز ظروف التعاون والتكافل والأخوة الوطنية بين المواطنين. إن هذا الوعي كاف لتنبيه المواطنين إلى ما يراد بهم من أعدائهم، ولهم في دروس التاريخ والواقع ما يكفي عبرة وذكرى.





(٢)

افتقار التّقرير للدّقّة والموضوعيّة



وتحت هذا العنوان نكتفي بإيراد مثال واحد لبيان ندى صحّة استنتاج التقرير من المعلومات التي يوردها.

فقد ذكر التقرير أن بعض أئمة المساجد في خطبهم استخدموا دعوات للعنف ضد اليهود والنصارى وأنهم كانوا يدعون عليهم بالموت.

ويدين التقرير الحكومة السعودية بانتهاك الحرية الدينية بسبب أنها لم تتخذ إجراءات رادعة ضد أولئك الخطباء.

نلاحظ هنا أن ما صدر عن الخطباء المذكورين لا يمثل سوى نقط من الماء بالنسبة لبحر من حملات الهجاء والسب والتحقير للإسلام والمسلمين، التي تفيض بها أوعية الإعلام والرأي في الولايات المتحدة الأمريكية، سواء في العروض السّينمائية أو التّلفزيون أو كتابات كبار الصّحفيين أو تصريحات السّياسيين.

من هذه العبارات مثلاً: تصريح الزعيم السابق للمذهب المعمداني (أكبر المذاهب البروتستانية في الولايات المتحدة أتباعاً) بأن (النبي محمد ﷺ شخصية مسكونة بالشيطان)، ووصفه من قبل زعيم آخر (بأنه إرهابي)، أو وصف القرآن بأنه (مثل كتاب هتلر "كفاحي")، أو وصف الإسلام بأنه (دين شرير بطبيعته).

هذه العبارات لم تصدر في القرون الوسطى، وإنما في مستهل هذا القرن، ولم تصدر عن أشخاص عاديين، بل عن قادة في السياسة أو الدين أو الإعلام.

وقبل أكثر من ثلاثين سنة أظهر استطلاع في الولايات المتحدة عن الصورة النمطية للعربي أو المسلم، أن نصف الشعب الأمريكي تقريباً يرى المسلم عدوانياً متعطشاً للدم، خداعاً لا يؤمن جانبه، معادياً للمسيحية والسامية.

ولم تتكون هذه الصورة النمطية لمسلم لدى الشعب الأمريكي من فراغ، وإنما جاءت من مصادر التغذية الفكرية، ولم يطالب أحد الحكومة الأمريكية باتخاذ إجراء ضد تلك المصادر التي تستند إلى حرية التعبير.

ومن الإنصاف أن نذكر أن هذا الاتجاه السلبي ضد الاسلام والمسلمين ليس خاصاً بالولايات المتحدة، بل يشيع لدى كل الشعوب الأورأمريكية.

وإليك هذا المثال:

في إبريل عام ٢٠٠٥م (لا في زمن الحروب الصليبية)، صدرت السيرة الذاتية لرئيس دولة أوروبية هو في الوقت نفسه الرئيس الأعلى لمذهب ديني عالمي، يعتبر الدين القومي لتلك الدولة.

وتضمنت هذه السيرة عبارات السخرية من الإسلام والمسلمين، وتضمنت نصوصاً، مثل هذه العبارات: (إننا نواجه تحدّياً من الإسلام على المستوى العالمي والمستوى المحلّي، ويجب أن نواجه هذا التّحدي بجدية، لقد أغفلنا هذه المواجهة لمدّة طويلة بسبب تسامحنا وكسلنا. ويجب أن نظهر معارضتنا للإسلام ولا نخفيها، وأن نتحمّل في بعض

الأحيان خطر وصمنا بعدم التّسامح، لأن هناك أشياء يجب أن لا نظهر نحوها أي تسامح).

الدولة التي صدرت عن رئيسها هذه العبارات، تعتبرها الولايات المتحدة (وهي على حق في ذلك) من أكثر الدول الأوروبية حماية لحرية الإنسان وحقوقه، ومن أكثرها تسامحاً تجاه التعددية الثقافية!!

إن الثقافة الأورو أمريكية مع الأسف، فيما يتعلق بالإسلام، لم تستطع حتى الآن أن تبتعد كثيراً عن سلطان المشاعر العواطف السائدة في عهد البابا أوربان الثاني.

وبمناسبة إدانة التقرير للمملكة العربية السعودية بأنه لا وجود للحرية الدينية فيها، بما حرص التقرير على تسجيله من أن بعض الخطباء في المملكة العربية السعودية (شجعوا الديانات غير الإسلام وأنهم استخدموا في عظاتهم عبارات معادية لليهود والمسيحيين). بهذه المناسبة يستحضر الذهن التصريحات السلبية ضد الإسلام والمسلمين الصادرة عن السياسيين والإعلاميين والقادة الدينيين الأمريكيين، وهي تصريحات ذائعة ومدوية ومؤثرة على الرأي العام العالمي، لا يمكن مقارنتها بموعظة خطيب في مسجد في المملكة العربية السعودية، وكل يتذكر حينما أراد الرئيس الأمريكي بوش الابن أن يجامل المسلمين لمقتضيات سياسية فوصف الإسلام بأنه (دين سلام) كيف قوبل بعاصفة من المعارضة، ليس من القادة الدينيين فقط، بل من السياسيين أيضاً، مثل كينيث ادلمان، عضو مجلس السياسة الدفاعية للرئيس حين يقول: (من الصعب جداً قبول أن

الإسلام دين سلام، كلما تعمقت في ذلك الدين أكثر اقتنعت أكثر بأنه دين حرب وعدوان). ومثل إليوت كوهين عضو المجلس المذكور حين يكتب في مقال نشرته الوول ستريت جورنال في عمود التحرير (أن عدو الولايات المتحدة ليس الإرهاب وإنما الإسلام المحارب .. – القارئ – يجد في الإسلام الأفكار نفسها التي كان وجدها أثناء الحرب العالمية الأولى والثانية في قراءته كتاب "كفاحي" لهتلر أو كتابات لينين أو ستالين أو ماو).

في الولايات المتحدة لا يوجه التعصب الديني ضد الإسلام فقط، بل يحدث أن يوجه للديانات الأخرى حتى لو كانت نصرانية، فقد تلقى عشرات الملايين من البشر شهادة زعيم لاهوتي في وزن روبرتسون في برنامجه الشهير (نادي ٧٠٠): (ألم تقولون أنه يفترض فيكم أن تكونوا لطفاء مع أتباع الكنيسة الأسقفية ومع الميثوديين، ومع هذا ومع ذاك ومع شيئ آخر، هذا كلام فارغ، ليس علي أن أكون لطيفاً مع روح المسيح الدجال).

ولم يكن الرئيس الأمريكي جيمي كارتر مسروراً وهو يسمع إعلان الرئيس المنتخب لطائفته الدينية (الله لا يسمع دعاء اليهودي).

بالطبع لا أحد يخطر في باله أن على الحكومة الأمريكية أن تحاسب من صدرت عنهم التصريحات السابقة، وأنها إن لم تفعل وصُمت بأنها لا تحمي الحرية الدينية. المسلم سعودياً كان أو غير سعودي، لا يقول مثل النصراني: (الله لا يسمع دعاء اليهودي)، ولا يقول مثل اليهودي: (الله لا يسمع ويجيب إلا دعاء شعبه المختار)، وإنما

يقول كما علم القرآن: (الله يسمع ويجيب المضطر إذا دعاه ويكشف السوء)، مهما كان جنس الداعي أو ملته، ويعتقد كما علمه نبيه أن دعوة المظلوم – ولو كان يهودياً أو نصرانياً -ضد مسلم ليس بينها وبين الله حجاب.

ويستطيع القارئ في ضوء ما سبق أن يقيم عدالة المعيار الذي يستخدمه التقرير في الاستنتاج من معلوماته.

ويستطيع القارئ دس الهدف السياسي من إصرار التقرير على تثبيت صورة نمطية للثقافة السائدة في المملكة العربية السعودية، على أنها ثقافة متزمتة متشددة متعصبة ضد الديانات الأخرى معادية لها، حينما يقارن ما تضمنه التقرير عن المملكة العربية السعودية، بالحملة المصممة التي شنتها الإدارة الأمريكية ضد المملكة العربة السعودية، في أعقاب الهزيمة السهلة السريعة للجيش العراقي عام ٢٠٠٣م، حيث حشدت الإدارة الأمريكية مجموعات من الشهود (من المختصين في الإدارة ومن الموصوفين بالخبراء خارجها) في جلسات الاجتماع أمام لجان الكونجرس، بغرض إقناع الكونجرس بأن الثقافة السائدة في السعودية ثقافة أصولية متعصبة ضد الأديان والثقافات الأخرى ومولدة للعنف والإرهاب وخطرة على السلام العالمي.

كما يستطيع القارئ أن يكون أكثر اقتراباً للحكم الصائب عندما يقارن بين الثقافة الأمريكية والثقافة السعودية السائدة، في مجال التعصب والعدوانية، مستحضراً في ذهنه الحقائق التالية:

١ - يوجد الآن وعلى مدى عقود سابقة ملايين من اللاجئين يسمون (اللاجئين الفلسطينيين) طردوا من أرضهم وبلادهم لغرض أن يحل محلهم أشتات من البشر قدموا من بلدان مختلفة، كانوا في أغلبها يتمتّعون بالحرية والغنى والنفوذ، وكان الدافع الوحيد لاختيارهم هذه الأرض اعتقادهم الديني أن الرب قبل ثلاثة آلاف سنة، وعدهم بأن تكون لهم أرض الميعاد، وأن تقوم عليها دولتهم.

٢ - أظهر مسح للدين والسياسة أجراه مركز علمي محترم (جامعة اكرون) في الولايات المتحدة عام ١٩٩٦م أن ٣١٪ من البالغين المسيحيين في الولايات المتّحدة الأمريكية يؤمنون أو يؤمنون بقوة بأرمجدون (الحرب التي تمتد مساحة أرض معركتها إلى مئتي ميل من القدس، ويقتل فيها مائتا مليون من الكفار "أي المسلمين").

ويعتقد أكثر من سبعين مليوناً من السكان في الولايات المتحدة أن خلاصهم وعودة المسيح مشروطان بإقامة دولة اليهود في فلسطين وإعادة بناء المعبد، ووقوع معركة أرمجدون.

٣ - لا يبني المحافظون الجمهوريون وحدهم سياسة الولايات المتحدة وتعيين مصلحتها على دعم التمكين لتحقيق وعد الرب اليهودي بأرض الميعاد، بل حتى الرئيس الأمريكي الديمقراطي اللبرالي، أعلن في خطابه أمام الكنيسيت الإسرائيلي (في ١ أكتوبر ١٩٩٥م) أن كاهنه كشف له عن (إرادة الرب التي

تقضي بأن الأرض ما هي في العهد القديم لشعب إسرائيلي إلى الأبد). وأنه قطع عهداً بأن (تكون إرادة الله هي إرادتنا).

أما الرئيس الأمريكي السابق المحافظ الأصولي بوش الابن فقد أعلن في خطابه أمام الكنيسيت اليهودي في ١٥ مايو ٢٠٠٨م: (ما حدث بعد إعلان ديفيد جوريون قيام دولة إسرائيلي لم يكن قيام دولة جديدة، بل تحقيقاً للوعد القديم المعطى لإبراهيم وموسى وداود بالأرض لشعب الله المختار Eretz yisrael . والرئيس بهذا الإعلان لا يستجيب فقط للوحي القديم، بل ربما لإيمانه بأن قراراته تصدر بمشورة من أبيه الذي في السماء "المسيح").

لقد كان من الثمرات العملية لهذا الثقافة (المتسامحة!) أن يجمع في القرن الواحد والعشرين شعب الولايات المتحدة الأمريكية، ممثلاً في سلطته التشريعية، على شن حرب تقود فيها الولايات المتحدة الأمريكية ائتلافاً من أربعين دولة ضد بلد فقير أنهكه الحصار الظالم الاقتصادي والسياسي، هذا البلد لم يشكل تهديداً لأي من الدول المهاجمة في المئة سنة الماضية، ولن يشكل تهديداً لأي منها في المئة سنة قادمة، إنها حرب حمقاء ظالمة، لم يسبق لها مثيل في التاريخ.

وفي بضع سنوات من القرن الواحد والعشرين شنت حروب مشابهة باسم الحرب العالمية على الإرهاب، ولا أحد ينكر – إن كان للأرقام معنى – أن كمية دماء الأبرياء التي سفكت، وحجم مرافق الحياة التي دُمّرت، ونوعية الامتهان لكرامة الإنسان وحريته التي

ارتكبت في سبيل تلك الحرب ... تفوق حجم ما ارتكبه الارهابيون من عهد روبيسبير حتى الآن.

في خطابه السابق الذكر أمام الكنيسيت اليهودي في ١٥ مايو ٢٠٠٨م قال الرئيس الامريكي: (إن حربنا مع الإرهاب ليست حرب أسلحة فقط، بل رب رؤى، معركة أيجولوجية، فعلى أحد الجانبين أولئك الذين يدافعون عن العدالة وكرامة الإنسان متسلحين بالحق والصدق، وعلى الجانب الآخر أولئك الذين يعتنقون رؤى القسوة والسيطرة بسفك الدماء وإثارة الرعب ونش الأكاذيب).

لو أن إنساناً محايداً خالي الذهن لم يعرف عن الظروف التي قيلت فيها هذه العبارة وعمن صدرت عنه فمن كان يظن المقصود بالجانب الثاني؟ وفي أي جانب يضع الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها في حربهم المعلنة ضد الإرهاب؟ لقد شغل الناس أنفسهم بالضوضاء عن سجن (أبو غريب) ومعتقل (غوانتنامو) في حين أن السلوك البشري في هذين السجنين يعتبر سلوكاً حضارياً وإنسانياً بالقياس إلى خطف العدد الكبير ممن وصفوا بالمشتبه بهم، وشحنهم بالطائرات إلى المواقع السوداء المعروف بأنها أفظع مراكز التعذيب في العالم.

معرفتنا بالطبيعة البشرية من عهد هابيل وقابيل تكفي لفهم السياق الطبيعي للثقافة الأمريكية وثمراتها العملية، ولكن الذي يستعصي على الفهم أن تنصب الحكومة الأمريكية نفسها مفتياً وواعظاً ومعلماً للأخلاق. لقد واجه الرئيس الأمريكي الرئيس

السنغافوري مثل هذا الموقف عندما احتج الرئيس الأمريكي على الحكومة السنغافورية بسبب تأديبها بعض الشباب الجانحين بالجلد، بأن ذلك عمل لا أخلاقي، فرد الرئيس السنغافوري (إن سنغافورة لم تصبح بعد في اجة لأن تعطيها أمريكا دروساً في الأخلاق). بالطبع لم يكن الرئيس السنغافوري يعرض بالفضائح الجنسية المغلفة بالكذب، وإنما كان يشير إلى السلوك الأخلاقي للحكومة الأمريكية الذي يتمثل في مثل هجومها بالصواريخ على مصنع أدوية في السودان تعرف أن شعباً كاملاً يعتمد عليه في ٤٠٪ من امداداته الدوائية، وحتى بعد أن عرف العالم زيف المبرر الذي قدم للهجوم لم يسمح سلوكها الأخلاقي بكلمة اعتذار لعائلات العمال أو للشعب السوداني.

إن كان المعيار في الحكم على الثقافة، من حيث التعصب والعدوانية والهوس الديني والسلوك الهمجي وانتهاك الحريات، هو ثمراتها، فإن ما تضمنته الفقرات الثلاث السابقة هو ثمرات الثقافة الأمريكية، ولا يوجد لها – بحمد الله – مماثل من ثمرات الثقافة السعودية السائدة، أو الثقافة الإسلامية.

❁❁❁



الخاتمة

في ختام هذه المناقشة عن تقرير الخارجية الأمريكية لعام ٢٠٠٥م لقضية الحرية الدينية في المملكة العربية السعودية نؤكد على ما ورد في مقدمتها، وهو أ، هذا التقرير وغيره من التقارير المماثلة تصدر بدوافع ولأهداف ساسية متكئة على ثقافة خاصة بشعب معين، ولا شك أن القارئ باطلاعه على ما سبق قد برزت أمامه الصورة الحقيقية عارية من كلّ ثوب زور.

ولقد كانت هذه التقارير فرصة للحديث عن موضوع الحرية الدينية في المملكة العربية السعودية، التي تمثل مركز الإسلام لكل مسلم يتجه إلى مكة المكرمة خمس مرات في صلاته، في كل مكان من الأرض.

وهي – أي تقرير الخارجية الأميركية – قد أتاحت الفرصة لتقديم الحقيقة عن هذه القضية التي تتجدد كلما تحدث الغرب عن الحريات الدينية في العالم.

ذلك أنه من العدل لكل باحث عن الحقيقة أن يستمع إلى حديث صاحب الشأن في القضية حتى يصل إلى الرأي الصائب، والحكم العادل.

وكلمة أخيرة تجمع بين البداية والنّهاية : إن الحرب الفكري ة والمادية التي تشنّها الغرب ضد الإسلام، منذ أن اختار له اسم (العدو

الأخضر) على اثر انهيار عدوه الأحمر، لن يكتب لها النصر لسبب واضح أنه في صراع الثقافات الدينية واللادينية الإسلام هو الأقوى.

في آخر كتبه الذي ضمنه عصارة تفكيره وعلمه وتجربته السياسية كتب ريتشارد نكسون مشيراً إلى الإسلام الأصولي وأنه عقيدة قوية: (إن القيم العلمانية في الغرب لا تستطيع أن تغالبه، وكذلك القيم العلمانية في العالم الإملائي في صراع الحضارات. إن حقيقة أننا أقوى وأغنى دولة في التاريخ لا يكفي. ما سوف يكون حاكماً هو قوة الأفكار العظيمة).

وإذا كانت الثقافات اللادينية لا تستطيع أن تغالب الإسلام فإن الثقافات الدينية أعجز.

ما في الأديان المعاصرة الأخرى من نقط ضعف تردع عن الإيمان بها، يقابلها في الإسلام نقط قوة تدعو العقول والقلوب إلى الإيمان به.

المسلم يعرف بيقين تسنده الوثائق عن نبي الإسلام في حياته العامة أكثر مما يعرف عن أبيه وأمه، وكتاب الإسلام المقدس القرآن لم يتغير عن الصيغة التي علمها نبي الإسلام أمته، ولم يعثر طول القرون على معنى فيه يتعارض مع المنطق العام أو الواقع، أو الحقائق التي كشف عنها العلم الحديث.

﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَ ۚ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُوا۟ فِيهِ ٱخْتِلَٰفًا كَثِيرًا﴾ [النساء:٨٢]. ﴿لَّا يَأْتِيهِ ٱلْبَٰطِلُ مِنۢ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِۦ ۖ تَنزِيلٌ مِّنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ﴾ [فصّلت:٤٢].

في الحربين العالميتين الأخيرتين في أفغانستان والعراق صرّح رؤساء الحكومات الأمريكية والبريطانية والإيطالية بأن هدف الحربين أيديلوجي، وقال نائب وزير الحرب الأمريكي: (إن الهدف من حرب العراق ليس الاستيلاء على الأرض وإنما الاستيلاء على القلوب والعقول).

وها نحن نرى الآن الإسلام – في مواجهة الحرب التي تشن ضده بقواها العسكرية والاقتصادية والإعلامية – يتقدم في كسب القلوب والعقول، وينتصر بدون صواريخ هوك أو قنابل عنقودية، وبدون رع مليون مُنَصِّر تسندهم مئات المليارات من الدولارات سنوياً والخطط والبرامج وتجارب السنين وقوى الدول.

لا ينتشر الإسلام بين الجهال وذوي الاحتياج الذين يشترون بالغذاء والخدمة والإغراءات الدنيوية، وإنما بين المثقفين والباحثين عن الحقيقة، ومن تؤرقهم الرغبة في إدراك المعنى الحقيقي للحياة.

الإسلام، كما وصفه مفكر أروبي هدي للإيمان به بعد أن أمضى في دراسته وعرف عنه ما لم يعرفه – ربما – (مفكر غربي آخر) بقوله:

(الإسلام على ما يبدو لي بناء تام الصنعة، وكل أجزائه قد صيغت ليكمل بعضها بعضاً، ويشد بعضها بعضاً، فليس هناك شيئ لا حاجة إليه وليس هناك نقص في شيئ، فنتج من ذلك كله ائتلاف متزن مرصوص، ولعل هذا الشعور من أن جميع ما في الإسلام من

تعاليم وفرائض قد وضعت مواضعها هو الذي كان له أقوى الأثر في نفسي.

نحن نعد الإسلام أسمى من سائر النظم المدنية، لأنه يشمل الحياة بأسرها، يهتم اهتماماً واحداً بالدنيا والآخرة، وبالنفس والجسد، وبالفرد والمجتمع.

إنه لا يهتم فقط لما في الطبيعة الإنسانية من وجوه الإمكان إلى السمو، بل يهتم أيضاً لما فيها ن قيود طبيعية، إنه لا يحملنا على طلب المحال، ولكن يهدينا إلى أن نستفيد أحسن استفادة بما فينا من استعداد، وإلى أن نصل إلى مستوى من الحقيقة، حيث لا عداء ولا شقاق بين الرأي والعمل.

لقد تأيّد الإسلام –ولدينا جميع الأدلّة على ذلك -بما توصّل إليه الإنسان من أنواع الإنتاج الإنساني، لأنّ الإسلام كشف عنها، وأشار إليها على أنها مستحبة قبل أن يصل إليها الناس مزمن طويل.

ولقد تأيد أيضاً على السواء بما وقع أثناء التطور الإنساني من قصور وأخطاء وعثرات، لأنه كان قد رفع الصوت عالياً واضحاً بالتحذير منها من قبل أن تتحقق البشرية أنها أخطاء. وإذا صرفنا النظر عن الاعتقاد الديني نجد – من وجهة نظر عقلية محض – كل إغراء إلى أن نتبع الهدي الإسلامي بصورة عملية وبثقة به تامة).

أنى لظلام الجاهلية في هذا العصر أن يغطي على نور الإسلام؟

﴿ يُرِيدُونَ لِيُطْفِـُٔوا نُورَ ٱللَّهِ بِأَفْوَٰهِهِمْ وَٱللَّهُ مُتِمُّ نُورِهِۦ وَلَوْ كَرِهَ ٱلْكَٰفِرُونَ ﴾ [الصف:٨]

للإسلام النّصر بحكم القوانين القدريّة وكما نراه في الواقع.

أما المملكة العربية السّعودية بقدر تمسُّكها بالإسلام وتطبيقها لمبادئه لن تضار بتقارير الحرية الدينية الصادرة عن وزارة الخارجية الأمريكية.

تمّت







تعريف المكتب التعاوني للدعوة والإرشاد وتوعية الجاليات بالمدينة المنورة

المكتب التعاوني للدعوة والإرشاد وتوعية الجاليات بالمدينة المنورة: هو مؤسسة دعوية تهتم بالدعوة إلى الله وتوعية الجاليات في المدينة المنورة، تعمل تحت إشراف وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد تم إنشاؤه في عام ١٤٢٨هـ بموجب التصريح الصادر من وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد رقم (١٦ / ٣٠١).

ويشرف على أعمال المكتب مجلس إداري برئاسة فضيلة الشيخ د. عبدالمحسن بن محمد القاسم إمام وخطيب المسجد النبوي الشريف، ويضم عدداً من أهل العلم والفضل وتدار أنشطته من خلال أقسام متخصصة ضمن جهاز إداري متكامل.

أقسام المكتب الدعوية

قسم التوعية العامة: ويهتم بإقامة البرامج الدعوية للمجتمع والقرى المجاورة ويعمل على تأهيل الدعاة وإقامة البرامج العلمية لطلبة العلم، وذلك من خلال: المحاضرات، الدروس العلمية، الدورات العلمية، الكلمات الوعظية، المعارض الدعوية وغيرها.

قسم توعية الشباب: ويهتم بتوعية الشباب في حلقات تحفيظ القرآن ومراحل التعليم وفي أماكن تجمعاتهم عبر وسائل متعددة،

وذلك من خلال برامج متعدد مثل: بناء الأجيال، أحببناك فأهديناك، جوال السعادة.

قسم توعية الجاليات: ويعمل على دعوة غير المسلمين ورعاية المسلم الجديد وتوعية الجاليات المسلمة في الشركات والسجون وغيرها، وذلك من خلال: البرامج التوعوية والتعليمة والملتقيات الدعوية والترجمة والجولات الدعوية وتوزيع المطبوعات.

قسم توعية الزوار: ويقوم على توعية زوار مسجد رسول الله ﷺ من الحجاج والمعتمرين بلغات مختلفة، كما يقوم بتسيير رحلات مجانية لهم لأبرز معالم المدينة المنورة الشرعية وبيان أحداث السيرة المرتبطة بها، كما يقوم بإكرام الوجهاء والأعيان من الزوار .

ويهدف القسم إلى تبصير الحجاج والمعتمرين بمناسك الحج والعمرة وتعميق صلتهم بالله، كما يهدف إلى إجلال العلماء والدعاة وإكرام الوجهاء أثناء تأديتهم لمناسك الحج والعمرة والعناية بهم وتوطيد العلاقة معهم وتحفيزهم على الدعوة إلى الإسلام في بلدانهم.

القسم النسوي: ويهتم بتوعية الفتيات في مراحل التعليم العامة، وفي النوادي والمشاغل وغيرها، كما يقوم بإقامة الملتقيات النسائية، وإعداد الداعيات، ويقدم عدداً من البرامج من أبرزها: رحلة النور (لغير المسلمات)، الداعية الصغيرة، نواعم باسقات، معرض على خطاك حتى نلقاك.

